الأمم المتحدة
S/PV.4472
مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤٤٧٢**
الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ٣٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سينسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن شو
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد نغوه نغوه
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

02-25074 (A)
0225074

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي أنغولا والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلَين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شيكوتي (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد جورج شيكوتي نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سيكساس دا كوستا (البرتغال) مقعدا على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الأساسي المؤقت، إلى السيد كنزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوشيما إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع المجلس في هذا الاجتماع إلى إحاطة إعلامية من السيد كنزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وبعد الإحاطة الإعلامية سأعطي الكلمة للسيد جورج شيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا الذي سيدلي ببيان. وسأعطي الكلمة بعد ذلك لأعضاء المجلس الراغبين في إبداء تعليقات أو توجيه أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوشيما.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن لإتاحته لي هذه الفرصة، وإليكم خاصة، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد اجتماع حول الحالة الإنسانية في أنغولا.

فبينما يتركز اهتمام العالم على الحالة في أفغانستان، هناك حالات طوارئ أخرى، مثل الحالة الممتدة القائمة في أنغولا بحاجة ماسة إلى اهتمامنا. ويذكر المجلس أن السيد غمباري، وكيل الأمين العام، أشار إلى الأحوال الإنسانية المحزنة القائمة في أنغولا، في كانون الأول/ديسمبر، عندما أحاط المجلس بما يجري هناك عقب بعثته إلى ذلك البلد. ومن المؤسف أن الحالة لم تتغير كثيرا منذ ذلك الوقت. وأملي اليوم أن أقدم إلى المجلس بيانا كاملا عن الحالة الإنسانية، ويسرني كذلك، أن أبلغ المجلس أن السيد إريك دي مل، المنسق الإنساني لأنغولا، موجود معنا أيضا، وأنه مستعد للإجابة على الأسئلة.

أولا، أود أن أبدأ باستعراض آخر تطورات الأحوال الإنسانية السائدة في أنغولا، والتي ما برحت من أسوأ الأحوال في العالم. فالاحصاءات الخاصة بالبلد مذهلة، حيث

نجد أن أنغولا تأتي في المرتبة ١٤٦ بين البلدان الـ ١٦٢ المدرجة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويبلغ متوسط العمر المتوقع ٤٤ ويعيش ٦٣ في المائة من جميع الأسر المعيشية تحت خط الفقر.

ووضع الأطفال مفجع، إذ يموت ٣٠ في المائة من جميع الأطفال قبل بلوغ سن ٥ سنوات. وقد فصل نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طفل عن أسرهم، وتشير الأدلة إلى أن الأطفال الجنود يجبرون، مرة ثانية، للقتال في الحرب الأهلية المدمرة للبلد. وعلاوة على ذلك، تأكد وجود حالات جديدة لشلل أطفال في شرق أنغولا.

وأوجدت حرب أنغولا أيضا أكبر عدد من السكان المشردين في العالم. فمنذ عام ١٩٩٩، تضاعف مجموع عدد الأشخاص المشردين، من ٢ مليون إلى ٤ مليون في الوقت الحالي. وهذا يعني أن ثلث مجموع سكان البلد البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة قد أصبح مشردا.

وبالرغم مما تعانيه يونيتا من ضعف نتيجة للجزاءات التي فرضها المجلس، فإنها تواصل زعزعة الاستقرار في أجزاء واسعة من الريف وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العادية في جميع المناطق، باستثناء لواندا وبعض المناطق الساحلية والغربية. وتحولت يونيتا، على مدى السنتين الأخيرتين، إلى حرب العصابات، مع القيام بهجمات عشوائية على السكان المدنيين والهياكل الأساسية الرئيسية.

ونجد أن الضحايا الأساسية هم المدنيون الذين يجدون أنفسهم، بشكل متزايد، في وسط، بين هجمات يونيتا واستراتيجية الحكومة لمكافحة التمرد. وكانت النتيجة زيادة سريعة في التشرد والحرمان الإنساني.

وتبين الخريطة المعروضة على الشاشة مناطق البلد التي يتركز فيها السكان المشردون. وقد أدى انعدام الأمن والأعمال العسكرية إلى إجبار السكان على الهروب من المناطق الريفية إلى عواصم المقاطعات أساسا. وكما يتضح من الخريطة، يوجد سكان مشردون داخليا في جميع مقاطعات أنغولا الـ ١٨.

وفي اتجاه مقلق، شهدت الشهور الستة الأخيرة زيادة في عدد أحداث الأمن التي تأثر بها أفراد المساعدة الإنسانية وممتلكاتها. فقد وقع، منذ تموز/يوليه، أكثر من ٤٠ حادثا مستقلا ينطوي على مضايقات من جانب قوات الأمن أو على سلب لممتلكات لمساعدة الإنسانية.

وتعمل جميع الوكالات الإنسانية في البلد، تقريبا، بقدرة كاملة. وفي بعض الأماكن، نجد أن الوكالات غارقة في الاحتياجات الطارئة للمشردين داخليا، مع عدم توفر ما يلزم من موارد أو أفراد لتلبية هذه الاحتياجات. وفي كويتو وكاماكوبا، تدفق أكثر من ٦٢ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين إلى المنطقة خلال الشهور الخمسة الماضية. ودخل نحو ١٢ ٠٠٠ شخص آخر خلال الأسبوعين الأولين من كانون الثاني/يناير فقط. ولا يوجد مكان يكفي لاستيعاب هؤلاء الأشخاص ونضبت الموارد.

وبالرغم من هذه الحالة الصعبة، تسعى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين وغيرهم من الضعفاء. فالعملية الإنسانية في أنغولا تعتبر من أكبر العمليات في العالم؛ وتشمل أكثر من ٤٠٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ويتلقى نحو مليون أنغولي معونة غذائية. ويحصل عدد أكبر من ذلك على الرعاية الصحية، مع الاستفادة من برامج تنفذ في مجالات المياه والمرافق الصحية والدعم التغذوي والتعليم وأعمال إزالة الألغام. وبالرغم من حجم هذه المساعدة، لا يلبى سوى جزء ضئيل من الاحتياجات الشاملة للبلد.

وتوضح الخريطة المعروضة على الشاشة أن الوكالات الإنسانية تعمل في نحو ٦٠ في المائة من ٢٧٢ موقعا يتركز فيها المشردون داخليا.

والتغطية الإنسانية محدودة نتيجة لعدة عوامل، منها انعدام الأمن، وانتشار الألغام، وضعف الهياكل الأساسية وعدم وجود القدرات والتمويل. وتبين الخريطة التي أمامكم الآن المناطق التي تعمل فيها الوكالات الدولية دون عائق. وكما يرى الأعضاء بوضوح، فإن معظم الأجزاء الداخلية من البلد ينعدم فيها الأمن بشدة بحيث لا تستطيع الوكالات أن تبدأ عملها.

إن ما يُثلج الصدر وسط كل هذه المشاكل والصعاب، أن نلاحظ أن حكومة أنغولا قد اتخذت عدة خطوات إيجابية خلال الأعوام الأخيرة لزيادة مشاركتها في توفير المساعدة الإنسانية، وينبغي أن يسجل ذلك. وعلى سبيل المثال، خصصت الحكومة أكثر من ٥٠ مليون دولار لبرنامج الطوارئ الوطني وأنشأت صندوقا للسلام والمصالحة خلال السنتين الماضيتين. وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ساعدت السلطات الأنغولية في إغلاق أكثر من ٣٥ مركزا للعبور كان يعيش فيها الناس في ظروف غير إنسانية.

ويسرني أن أسجل أيضا أن أنغولا بلد رائد في إدماج المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي التي وضعها الدكتور فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، في الإطار القانوني الوطني للبلد. وقد أصبحت هذه المبادئ التوجيهية أساسا مهما لوضع مقاييس تمثل الحد الأدنى لإعادة توطين المشردين داخليا، والتي قامت الحكومة بوضعها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

وثمة تطور إيجابي آخر في عملية أنغولا يتمثل في التعاون المتزايد بين حكومة أنغولا ومجتمع المعونة الإنسانية. وتم مؤخرا وضع استراتيجية لحماية المشردين داخليا ويجري تنفيذها بمشاركة كاملة مع الحكومة. وقد أسفر ذلك عن عدد من الإنجازات المهمة، بما في ذلك الرصد المشترك للانتهاكات من جانب الحكومة والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النداء الموحد للأمم المتحدة للمساعدة لعام ٢٠٠٢، قد تمت بلورته بصورة مشتركة، للمرة الأولى، من جانب الحكومة ومجتمع المعونة الإنسانية. ويتضمن ذلك استراتيجية إنسانية إبداعية أساسها الحقوق، وتستند إلى مبادئ أساسية في الدستور الأنغولي. وقد أبدت الحكومة التزامها إزاء هذه الاستراتيجية بتحديد ٤٠ هدفا للشراكة تنوي الوفاء بها هذا العام.

وبينما ينبغي التنويه بهذه الإنجازات الإيجابية من جانب الحكومة، من الواضح أنه ينبغي عمل ما هو أكثر، وبسرعة، في هذا الشأن. ويجب أن نلاحظ ذلك وأن نشدد عليه أيضا. على سبيل المثال، يتمثل أحد القيود الأساسية أمام توصيل المعونة الإنسانية في الحالة المؤسفة التي عليها البنية الأساسية في البلد. ويجري الآن إصلاح أربعة من المهابط التي تستخدمها الوكالات الإنسانية، مما يحد من عدد الرحلات الجوية الإنسانية، ويعرض موظفي المعونة الإنسانية للخطر في بعض الأحوال. كما أن الإصلاحات في مهبط كيتو، الذي يقع في واحدة من المناطق الأشد تضررا قد تأخرت لأكثر من ٢٢ شهرا. وكذلك فإن الجسور المدمرة تحد بشدة من استخدام الطرق البرية. ويضطر برنامج الغذاء العالمي الذي يدير شبكة السوقيات في البلد إلى إيصال ٦٠ في المائة من المعونة الإنسانية جوا، وذلك نتيجة لانعدام الأمن على نطاق واسع وتهالك البنية الأساسية. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل عملية المعونة الإنسانية في أنغولا الأكثر تكلفة في العالم بعد أفغانستان.

وبالإضافة إلى إصلاح البنية الأساسية المطلوب بشكل عاجل، مثل مهبط كيتو الجوي، هناك عدد من الخطوات التي ينبغي للحكومة أن تتخذها لكي تضطلع

بمسؤولية أكبر للمساعدة في تخفيف معاناة شعبها. ويشمل ذلك اتخاذ الإجراءات لتأمين الطرق البرية، مما سيخفض تكلفة إيصال المعونة الإنسانية؛ وتحديد أيام للهدوء بغية السماح بعمليات التحصين ضد شلل الأطفال وغيره، وكذلك إيصال المعونة الإنسانية الضرورية؛ وتنفيذ أهداف الشراكة المتفق عليها في النداء الموحد لعام ٢٠٠٢، بما في ذلك إغلاق مراكز العبور الـ ١٣ المتبقية؛ والتوقف عن كل أشكال التحرش؛ وزيادة تمويل الحكومة للبرامج الإنسانية. والأهم من ذلك، أن على طرفي الصراع أن يتوقفا عن استخدام الاستراتيجيات العسكرية التي تؤثر بشكل مباشر على المدنيين وضمان وصول الوكالات الإنسانية إلى كل السكان المتضررين دون عائق وبشكل مستمر.

والحرب هي السبب الأصلي للأزمة الإنسانية في أنغولا. ونحن نعمل بشكل وثيق مع مكتب وكيل الأمين العام، غمباري، سعيا لتدبير وسائل إضافية لدعم الحكومة في جهودها من أجل إيجاد حل للأزمة. وفي هذا الصدد، وفي إطار خطة العمل للأمم المتحدة بشأن أنغولا، سأوفد خلال الأسابيع المقبلة مساعدي منسق الإغاثة الطارئة، السيد روس ماونتين، إلى أنغولا للإعداد لزيارتي التي سأقوم بها في وقت لاحق من هذا الربيع. وأنوي خلال زيارتي بحث مسائل ذات أولوية مع الحكومة، بما في ذلك، والأهم، تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها والتي التزمت بها الحكومة ذاتها في عام ٢٠٠١ .

وثمة إجراء آخر أود أن أتعرض له بالذكر في هذا السياق، كما يعلم أعضاء المجلس على الأرجح، ويتمثل في الوحدة المعنية بالمشردين داخليا، التي أنشئت في إطار مكتب منسق الشؤون الإنسانية. وقد طلبت من هذه الوحدة ، المكرسة لتعزيز الاستجابة الدولية بشأن التشرد الداخلي، أن تتناول أنغولا باعتبارها إحدى أولوياتها العليا هذا العام.

وقد ذكرت بالفعل أنه كانت هناك زيادة متسارعة في عدد المشردين داخليا. ففي العام المنصرم، بلغ عدد المشردين داخليا خمسة أضعاف ما كان متوقعا. وبالرغم من هذه الزيادة في الاحتياجات الإنسانية، فلم يتم تلقي سوى ٤٧ في المائة فقط من مبلغ ٢٣٣ مليون دولار طلبت في عام ٢٠٠١ في إطار النداء الموحد بين الوكالات للعام الماضي. وبينما نسلِّم بضرورة تشجيع الحكومة الأنغولية على تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها، أود أيضا أن أحث الدول الأعضاء على أن تتذكر أنغولا، وأحثها بقوة أكبر على أن تعطي لنداء عام ٢٠٠٢ بسخاء وبشكل فوري. والتمس تأييد المجلس لهذه الغاية – تقديم معونة سخية، وأن يتم ذلك الآن.

وفي نهاية المطاف، فإن حل الأزمة الإنسانية في أنغولا هو نهاية الحرب. إننا نعلم أنه كانت هناك بعض التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية. والفرصة السانحة الآن مهمة للغاية، ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل دائم وعادل. ونتطلع إلى المجلس بوجه خاص لتقديم حلول شجاعة وإبداعية لإنهاء الحرب، ويحدوني أمل صادق وقوي بأن كل قناة ممكنة ستستكشف لمساعدة الأنغوليين على تحقيق السلام. وعند ذلك فحسب سيبدأ الوضع الإنساني المأساوي الذي طال أمده في أنغولا في الانحسار.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد أوشيما على هذه المعلومات المفيدة والحسنة التوقيت للغاية التي وافانا بها هنا في المجلس عن الوضع الإنساني والظروف الصعبة في أنغولا. كما أشكره على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي في قائمتي سعادة السيد جورج شيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باسم حكومتي أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة

مجلس الأمن. كما أود أن أهنئ سلفكم على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء ولايته.

إن عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن لبحث الحالة الإنسانية في أنغولا، يعكس اهتمام المجتمع الدولي في هذا الصدد. وهذه هي المرة الثانية التي أقوم فيها بمخاطبة المجلس خلال أسبوعين لمناقشة المسائل التي تتعلق بالصراعات في أفريقيا وما يترتب عليها من عواقب. ويشير هذا إلى الالتزام العميق لهذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة في الجهود التي تضطلع بها من أجل التوصل إلى حلول ترمي إلى تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد من جديد تقدير حكومتي للجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل للوضع في بلدي. ونود بوجه خاص أن نشكر الأمين العام السيد كوفي عنان، على تفانيه الشخصي وعلى ما أبداه ويبديه من اهتمام في السعي إلى تحقيق السلام في أنغولا.

وتدرك حكومتي شأنها في ذلك شأن الدول الممثلة هنا، خطورة الحالة الإنسانية في بلدنا، التي تدهورت خلال عام ٢٠٠١، خلافا لما كنا نتوقعه. وإننا نلاحظ من عدد الوفود الهامة من الأمم المتحدة التي زارتنا، أن هذه التطورات تتابع باهتمام بالغ. وإننا نذكر بكل تأكيد أن الرئيس خوزيه إدورادو دوس سانتوس، أكد من جديد في أيار/مايو ٢٠٠١، للأمة وللمجتمع الدولي ضرورة التوصل إلى حل للصراع بالاستناد إلى خطة سلام.

وفي هذا السياق، تعتبر الحكومة أن النقاط التالية تشكل عنصرا جوهريا للسلام الذي يتعين التوصل إليه. أولا، قيام قوات جوناس سافيمبي بوقف الأعمال العدائية من طرف واحد ودون أية شروط، وتسليم أسلحتهم كافة إلى الأمم المتحدة؛ ثانيا، حل المشاكل الداخلية لاتحاد يونيتا من جانب الاتحاد نفسه؛ ثالثا، الانتهاء من تنفيذ بروتوكول لوساكا وفقا لتطور الحالة؛ رابعا، إجراء انتخابات عامة والاشتراك فيها.

إن خطة الحكومة التي أشرت إليها توا تطلب من متمردي اتحاد يونيتا الاستجابة بصورة إيجابية حتى يتسنى لنا وضع حد لهذه الحرب البغيضة، والانتهاء من المهام التي لا يزال يتعين إنجازها بموجب بروتوكول لوساكا كطريق لاستعادة السلام الذي طال انتظاره. وبدلا من ذلك، أجابت قوات جوناس سافيمبي على هذه المبادرة التي اتخذتها الحكومة بتصعيد أعمالها الإرهابية - هذه الأعمال التي لا تزال حية في ذاكرة العديد من الأنغوليين وكل الذين شهدوا هول هذه الجرائم.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لعرض صور توضح من جهة، الآثار التي خلفتها هذه الأعمال الإرهابية على الشعب الأنغولي، وتوضح من جهة أخرى الجهود التي تبذلها الحكومة لتصحيح الوضع. وقد تكون مشاهدة بعض هذه الصور صعبة الاحتمال نوعا ما، إلا أنها تمثل الواقع الذي نحياه.

تم عرض شريط فيديو في قاعة المجلس.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): هذه هي بعض الصور التي أردنا أن نسترعي انتباه المجلس إليها.

ولم يكن أمام حكومتي خيار في وجه تصلب سافمبي زعيم الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وعدم استجابة يونيتا لأي نداءات من أجل تسوية الصراع عن طريق الحوار، سوى تنفيذ خطتها للسلام، التي تنص على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

وفي المجال السياسي، وجدت الحكومة الأنغولية نفسها في وضع محرج لم يسبق له مثيل بكونها البلد الوحيد

في العالم الذي يقوم فيه أكبر حزب معارض بتمرد نشط على النظام الدستوري القائم، في ذات الوقت الذي يبقي فيه على وجوده التمثيلي في البرلمان. وعلى الرغم من كل ذلك، حافظت الحكومة على سلامة دعائم ديمقراطيتنا الناشئة، بضمانها ممارسة مواطنيها لحقوقهم مع السماح بإقامة حوار وطني في الوقت ذاته دون استبعاد أي فصيل. والواقع، أن المناقشات تواصلت في البرلمان الأنغولي فيما يتعلق باعتماد قانون دستوري جديد يأخذ في اعتباره الاقتراحات المقدمة في الأساس من جميع الأحزاب السياسية الممثلة في هذه الهيئة السيادية - قانون دستوري سيقرر القواعد التي تحكم إجراء الانتخابات المقبلة.

وفي المجال الاقتصادي، يجري تنفيذ برنامج إصلاحي يشرف عليه صندوق النقد الدولي ويستهدف تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي في بلدنا.

وفي هذا العام، ولأول مرة في تاريخ أنغولا، تخصص ميزانيتنا الوطنية ٢١ في المائة من أموالها للبرامج الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، مقابل ١١ في المائة خصصت للدفاع والأمن. وتعبر هذه الأرقام عن تغير ملموس في الأولويات الوطنية، كما تشكل نمطا يؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لرفاه السكان الاجتماعي.

وهو أيضا، علاوة على ذلك، يعبر عن تأثير الجزاءات على يونيتا، الذي جعل من الصعب عليها أكثر من ذي قبل اتباع خيارها العسكري وشراء معدات حربية وغيرها من المعدات. ومما له أهمية أن يُبقي المجتمع الدولي على الجزاءات وتشديدها كرادع وكوسيلة للتشجيع على العودة إلى تنفيذ بروتوكول لوساكا كأساس للتوصل إلى حل مستدام للأزمة.

وفي المجال العسكري، اتخذت الحكومة تدابير لضمان الرقابة الفعالة على أراضيها الوطنية وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وفقا لمسؤوليتها الدستورية عن ضمان سلامة جميع الفئات في جميع أنحاء البلاد، لمواجهة الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها يونيتا، كما رأينا في الصور التي عرضت توا.

وثمة جو من الثقة النسبية آخذ في الظهور يبعث على تشجيع كثير من الناس، ومنهم الجنود في الجماعة المتمردة، على العودة إلى الحياة الطبيعية.

ولكن عودتهم ترهق هياكل المساعدة العامة المثقلة بالفعل، فقد رفعت بما يتجاوز نصف المليون عدد المحتاجين إلى المعونة الطارئة، جاعلة بذلك المجموع الكلي للمشردين على الصعيد الوطني أكثر من ٤ ملايين شخص، يمثلون ما نسبته ٢٥ في المائة تقريباً من مجموع سكان البلد. ويترتب على ذلك أن الحالة الإنسانية أصبحت محوراً لاهتماماتنا؛ ولهذا السبب أصبحت جمهورية أنغولا، كما يدرك المجلس جيداً، أحد البلدان القلائل الذي يسن قانوناً خاصاً ينص على قواعد لإعادة توطين المشردين.

وفي هذا الصدد، يتضمن النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢ استراتيجية واضحة تسعى لكفالة أن تراعي في توفير المساعدات المبادئ الواردة في دستور جمهورية أنغولا والمبادئ التوجيهية الدولية. وقد نظمت بالتعاون الوثيق مع شعبة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في أنغولا برامج تثقيفية لتعزيز احترام حقوق الإنسان موجهة إلى مراتب القوات المسلحة والشرطة الوطنية على اختلافها.

وتواصل الحكومة بالتنسيق مع الأمم المتحدة عن كثب قيادة عمليات الدعم الإنساني وتنفيذها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الحكومة هياكل ملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي كليهما.

ولكـي أصـف الحالــة الإنســانية في أنغــولا، أود أن أوجه الاهتمام إلى العوائق الرئيسية التي تواجهــها الحكومـة الأنغولية وشركاؤها.

يتعلق العائق الأول بالأغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

ويتعلق الثاني بالطرق والجسور. ومن الضروري أن يلاحظ في هذا الصدد أنه بـالرغم مـن الجـهد الـذي بذلتـه الحكومة لإعادة تشييد الطرق والجسور خلال الفترة القصيرة التي نعمنا فيها بالسلام في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، فقد دُمر معظمها من جديد نتيجة للصراع الذي أعقب الانتخابات.

ثالثاً، تشـكل حالـة مـهابط الطـيران السيئة شـاغلاً كبيراً آخر من شواغل الحكومة. وقد تم بالفعل تحديد أخطر الحالات واتخاذ تدابير محددة لإصلاحها، وأجدرها بـالذكر مهبط طائرات كويتو نظراً لأهميته.

ويتمثل المجال الرابع في إزالــة الألغـام. فقـد شـهدنا توقفاً كاملاً تقريباً في برنامج تطهير الألغام. وقد كـان لهـذا تأثير ســالب علـى مجـالات أخـرى مـن قبيـل برامـج إعـادة التوطين وتوزيع الأراضي الزراعية.

خامسـاً، لم تمثـل استجابة الجـهات الدوليـة المانحـة للنداء الموحد لعام ٢٠٠١ سوى نسبة قدرها ٤٦,٨ في المائة مـن القيمـة المتوقعـة. والواقـع أن هـذا يشـكل نكسـة هامـة بالنسبة لتوقعاتنا.

ووضعـت الحكومـة صيغـة لا مركزيــة للاضطــلاع ببرنامجــها الوطــني لتقــديم المســاعدة الإنســانية في حــالات الطوارئ بنقل المسؤولية الكاملة عـن تنفيـذه إلى السـلطات الحكومية في المقاطعات، ورصـدت لهـا مـوارد تبلـغ قيمتـها ١٢,٥ مليـون دولار، لتحسـين نوعيــة المســاعدة الإنســانية المقدمة من خلال آليات التنسيق التابعة لها وكميتها. وفيما يتعلـق بعــام ٢٠٠١، خصصــت الحكومــة لــوزارة شــؤون المساعدات وإعادة الدمج الاجتماعي مبلغ ١٧ مليون دولار لمختلف البرامج القائمة، لا سيما للمساعدة الإنسانية. ولـدى تفـاقم الحالـة خـلال الربـع الأخير مـن العام المـاضي، عـززت الحكومة ذلك التمويل بمبلغ ٦,٥ مليـون دولار إضافي لشـراء الأغذية وغيرها من اللوازم من السوق الوطنية مساعدةً للناس في المناطق التي تم تحريرها مؤخراً.

وعقـدت الحكومـة قبـل ثمانيـة أيـام جلسـة غـير عاديـة للجنة الدائمة لمجلس الوزراء لمناقشة الحالـة الإنسـانية في البلـد. واعتمـدت الحكومـة في تلـك الجلسـة مجموعـة مـن التدابـير لتوسـيع نطـاق المسـاعدة الـتي تمنحـها لتـأمين العـون الطـبي والأدويـة والأغذيـة لأشـد السـكان احتياجـاً إليـها. وسـتواصل الحكومـة عـلاوة علـى ذلـك، وجنبـاً إلى جنـب مـع تنفيـذ برنامجــها لتوفـير المعونــة الإنســانية في حــالات الطــوارئ، الاضطـلاع بـبرامج إعـادة التوطـين وإزالـة الألغـام، فضـلاً عـن حمـلات التحصـين ضـد شـلل الأطفـال والحصبـة والتــهاب السـحايا والحمـلات الراميـة إلى الوقايـة من الأمـراض المتوطنـة كالملاريــا والســل والإســهال وفــيروس نقــص المناعــة البشرية/الإيدز.

وعقـدت الحكومـة عزمـها أيضـاً علـى زيـادة عـدد موظفـي الخدمـات الطبيـة والمعاونـة في المقاطعـات الحرجـة، وخاصـة في مقاطعـة بييه. ومـن الأولويـات الأخـرى إصـلاح الهيـاكل الأساسـية، مـن قبيـل الجسـور، ومـهابط الطـيران، والطـرق، تيسـيراً لتوفـير المسـاعدات الإنسـانية في الوقـت المناسـب، وتوطـين النـاس، وحريـة تنقـل الأشـخاص والسـلع. وفي مجـال النقـل، سيجري تعزيز قوافـل المركبـات الموجـودة حالياً بمزيد من الشاحنات.

وبـالنظر إلى العــدد الكبــير مــن المشــردين، أقــرت الحكومـة برنامجـاً رُصـد لـه في الميزانيـة ٦٠ مليـون دولار، يستهدف مقاطعات موكسيكو، وهويلا، وأويغي، وهوامبو،

وكواندو كوبانغو، وكوانزا سول، وبييه، ولوندا نورتي، ومالانجي.

وتدرك حكومتي، كما يدرك شركاؤها، الطابع الوقتي والعارض الذي لا بد أن تتسم به هذه البرامج لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء التحسن الملموس في الحالة العسكرية، نعتزم الإسراع ببرامج إعادة توطين المشردين بتنفيذ الأنشطة التي تتيح التحول من حالة طارئة إلى حالة تنمية اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى استئصال الفقر.

ومن بين تدابير التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز جهود المصالحة الوطنية البرامج النموذجية المزمع تنفيذها قريباً، والتي ترمي إلى إعادة إدماج الجنود المسرحين وطائفة المشردين بوجه عام في المجتمع. وقد سبق للحكومة أن أقرت بالاشتراك مع الأمم المتحدة اختصاصات هذه البرامج النموذجية. ونحن حالياً في مرحلة انتقاء الخبراء الذين سيعدونها. وتمثل هذه الخطوة تطبيقا للتوصيات الواردة في آخر التقارير الصادرة عن البعثات التقنية التابعة للأمم المتحدة التي زارت بلدنا مؤخراً.

ولعلي أختتم بأن أقول إن الحكومة الأنغولية ترى ضرورة استمرار الجهود التي تعكف على تطويرها في التمتع بدعم الشركاء الدوليين. ولذلك فإننا نؤكد مجدداً مناشدتنا للجهات المانحة؛ وننتظر أن تكون استجابتها أكبر للنداء الموحد لعام ٢٠٠٢، حتى تتصدى للزيادة في الاحتياجات وأعداد المشردين داخلياً في بلدنا.

ونكرر اقتناعنا بأننا لن نتغلب على هذه التحديات إلا من خلال نهج منسق ومتواصل وفعال، وبمشاركة كاملة من الحكومة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسكان المستهدفين.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي دون إعادة التأكيد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في أنغولا وكذلك في نيويورك، على تقديرنا للعمل الإيثاري الذي اضطلع به المكتب في بلدنا والإعراب عن تقديرنا البالغ للبلدان المانحة وللجميع في المجتمع الدولي الذين قدموا الدعم، بطريقة أو بأخرى، إلى الشعب الأنغولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون جدا لوكيل الأمين العام أوشيما على تقديمه هذه الإحاطة الإعلامية التفصيلية بشأن الحالة الإنسانية في أنغولا. لقد جاءت في وقت مناسب جداً. وكان أغلب تركيز مناقشات مجلس الأمن الأخيرة بشأن الحالة في أنغولا على التطورات السياسية. وتعي أيرلندا جيدا أنه حتى في حالة حدوث تطورات سياسية إيجابية مرغوب فيها بشدة في الشهور القادمة، ستظل الظروف الإنسانية عند حد التأزم. ولذلك ينبغي أن نضمن ألا يمر وقت طويل قبل مناقشة أعضاء المجلس مرة أخرى للقضية الإنسانية العصيبة.

كما أننا ممتنون جدا للاستماع من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن العمل المزمع إنجازه في الشهور القادمة.

ونرحب في المجلس بنائب وزير الشؤون الخارجية، السيد جورج شيكوتي، والوفد الذي أتى معه من لواندا. وكان الوزير آخر ممثل رفيع لحكومته الأنغولية الذي يحضر جلسة لمجلس الأمن. ويبرهن وجوده أكثر على العلاقات القوية القائمة بين أنغولا والأمم المتحدة. كما أن هذه الجلسة الرابعة للمجلس بشأن أنغولا خلال فترة ستة أشهر تبرز القلق العارم إزاء الحالة في بلده.

إن الحقائق التي أوجزها السيد أوشيما حقائق كئيبة ومحزنة حقاً. ويزداد الأمر كآبة وحزناً لأننا كنا نتوقع تحسنا محسوساً في الأزمة الإنسانية خلال عام ٢٠٠١. ولكن الحالة بدلا من ذلك تدهورت. ولم تتحقق التحسينات المتوقعة في إمكانية الوصول إلى العدد الكبير من السكان المعرضين للخطر وفيما يتعلق بإعادة توطين المشردين. وفي الحقيقة، ازداد عدد السكان المشردين داخلياً بما يفوق المعدلات المتوقعة، وهو ما يمنع تنفيذ أية برامج إعادة توطين واسعة النطاق. وقد حدث كل ذلك في ظل بسط الحكومة سيطرتها على رقعة أوسع من الأراضي والتطبيق المتزايد الفعالية لجزاءات مجلس الأمن على اتحاد يونيتا. ويوحي المراقبون المهتمون بأن زيادة السيطرة العسكرية وسيطرة الدولة ينبغي أن تسفر عن تزايد القدرة على إيصال المساعدة الإنسانية، لكن وجهة الأحداث هذه لا يمكن إلا أن تخيب آمالهم.

وسيكون من الفظاظة عدم تقدير الخطوات التي قطعتها حكومة أنغولا والوعود التي تعهدت بها. إننا مدركون تماما أن الظروف التي تعمل في ظلها أبعد ما تكون عن كونها ظروفا مثالية للتنفيذ الطبيعي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحسن معيشة مواطني أنغولا. كذلك نسلم بأن هناك وعياً متزايداً من جانب حكومة أنغولا لمسؤولياتها تجاه شعبها، والأهم من ذلك أن هناك استعداداً متزايداً منها لمناقشة هذه المسؤوليات.

وعندما اجتمع المجلس في أيلول/سبتمبر بوزير داخلية أنغولا، السيد دياس دوس سانتوس، استأثر بانتباه أيرلندا كثيرا اعترافه بأن على حكومته أن تفعل المزيد دعماً للسكان المدنيين، وكذلك قلقه المعلن إزاء الانطباع بأن المانحين الدوليين قد يصيبهم الإعياء من أنغولا. وفي هذا الصدد، لاحظنا أيضا تعليقه بأن ليس من الإنصاف أن يُنتظر من الحكومة الأنغولية أن تتغلب وحدها على التحديات الإنسانية التي تواجهها. ويسرنا الاستماع إلى وصف الوزير شيكوتي اليوم للجهود المباشرة المعلنة مؤخراً التي تبذلها حكومته لمعالجة الأبعاد الأكثر إلحاحا لحالات الطوارئ الإنسانية. وسنرحب بفرصة تسنح في المستقبل يفحص فيها المجلس ويدرس مع حكومة أنغولا فعالية تلك التدابير.

وتثير بعض المشاكل التي أوجزها السيد أوشيما قلقاً واضحاً. إذ لم تتحسن إمكانية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر في العام المنصرم. وإذا كان قد طرأ على هذه الحالة أي تغيير فيبدو أنها تدهورت. ولا شك أن الظروف التي تواجهها السلطات في أنغولا عويصة جدا، بسبب الأساليب التي تنتهجها يونيتا. ولكن يجب بذل كل جهد لضمان إمكانية وصول فعالة ومعززة لمن يسعون إلى تخفيف حدة الأزمة التي يواجهها الشعب الأنغولي. وعندما تثبت استحالة توفير حرية الوصول الآمن للمجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة، فلا بد أن تفعل الحكومة كل ما هو ممكن لتقدم المساعدة هي بنفسها. ولابد أن يُعامل كل أنغولي على قدم المساواة في هذا الشأن، كما يجب بذل كل الجهود للوصول إلى الجميع في كل مكان.

كما أننا قلقون إزاء التشريد الإضافي الذي نتج عن العمليات العسكرية. وسنغدو ممتنين إذا استمعنا إلى المزيد عن الكيفية التي تتم بها مساعدة المتضررين وما إذا كان يتم التخطيط لتدابير أخرى لمن قد يتم تشريدهم في المستقبل. وسنغدو ممتنين أيضا إذا عرفنا المزيد عن تكوين هذه المجموعات السكانية المشردة، نظرا لوجود تقارير مثيرة للقلق بأن هناك على ما يبدو نسبة ضئيلة من الشبان بين هذه المجموعات.

ونتفهم جيدا دعوة الوزير شيكوتي والسيد أوشيما إلى المجتمع الدولي لكي يظل مشاركاً في أنغولا. ولقد ازدادت مساعدة أيرلندا لأنغولا من أجل حالات الطوارئ والإصلاح بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، وكانت

أنغولا باستمرار بين أكبر المتلقين لهذه المعونة من أيرلندا. كما أن العديد من منظماتنا الإنسانية غير الحكومية تعمل هناك في الميدان. وأنا أذكر هذا لكي أؤكد على أن أيرلندا تشعر وتنشغل تماما بمحنة الشعب الأنغولي والصراع الذي عاني منه زمناً طويلاً جداً.

وهناك عجز هائل في المساعدة الإنسانية في أنغولا لا يمكن سده بدون مساعدة المجتمع الدولي. والمجتمع المانح في هذا الصدد، لا يتهرب من مسؤولياته. ولكن يمكن تشجيعه على القيام بأكثر من ذلك. كما أن هناك فرصة ومسؤولية كبيرتين أمام حكومة أنغولا لكي تؤدي الدور الرئيسي الخاص بها في معالجة هذا العجز في المساعدة الإنسانية. ويمكن أن ننتظر من المجتمع المانح أن يزيد من دعمه للعمل الإنساني بشكل معقول إذا شهد تحويلا منتظما لكمّ متزايد بكثرة من عوائد الدولة من الموارد الطبيعية إلى برامج إعادة بناء أنغولا لصالح شعب أنغولا كله، وهو المالك الطبيعي لتلك الموارد. وإننا ندفع بحجة أنه ينبغي تحقيق ذلك لا من أجل رفاهية الشعب فحسب – الذي هو الأولوية الرئيسية الواضحة والمطلقة – بل أيضا لتعزيز الشرعية المدركة لمؤسسات أنغولا وهياكل دولتها.

ولا يمكننا معالجة الأزمة الإنسانية في أنغولا بدون الرجوع إلى الصراع العنيف الذي يشكل أساسها. وتدعم أيرلندا تماما جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام ومستشاره للمهام الخاصة في أفريقيا، إبراهيم غمباري، لإقامة عملية حوار سياسي. ونأمل كثيرا أن تسفر هذه الجهود عن إحراز تقدم قريباً. كذلك نود تسجيل دعمنا الكبير لعمل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

إن إنهاء الصراع في أنغولا لن يحقق في حد ذاته نهاية العقبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجه هذا البلد. ولكن الثقة المتزايدة من جانب الشعب الأنغولي بأن إحلال السلام يقدم الأمل في إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي أكبر سوف تسهم بالطبع في إحلال ودوام الاستقرار. ولهذا ترى أيرلندا أنه يجب مواصلة عملنا من جانب حكومة أنغولا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحسين الحالة الإنسانية في أنغولا بدرجة كبيرة. ويجب لكل المعنيين أن يصروا بثبات، والآن، على جدول الأعمال هذا بالرغم من حالة الصراع المستمر. جدول الأعمال هذا لا يمكن تأجيله في انتظار النهاية المأمولة للصراع. إنه جدول أعمال علينا جميعا أن ننكب عليه الآن معاً.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضاً أود أن أشكر منسق الإغاثة الطارئة على عرضه الممتاز.

إن وفدي يشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع الذي يحكم بقبضته على أنغولا منذ ٢٧ عاماً. والمعلومات المتوافرة لدينا تثبت أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في الأشهر القليلة الماضية، إلا أن الحالة ليست بالغة الخطورة لنسبة كبيرة من السكان فحسب، بل أخذت تتدهور تدهوراً كبيراً.

وثمة تحد رئيسي للبلاد يتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد المشردين واللاجئين الذين يتعدون الآن ٤ ملايين نسمة، أو ثلث إجمالي عدد السكان. والواضح أن المسؤولية الرئيسية عن عودة المشردين في الداخل وإعادة توطينهم تقع على عاتق الحكومة. ونحن نحث الحكومة على مواصلة المبادرات التي اتخذتها بغرض إعادة توطين قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة.

وترحب بلغاريا بالجهود المبذولة لتحسين ظروف العيش لأكثر المشردين تضرراً، في مراكز العبور والأغذية، والأماكن المؤقتة للاجئين ومراكز استضافتهم. ونعتقد أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية التخفيف من معاناة أشد الناس تضرراً.

وهناك نقطة أخرى أراها هامة بصورة خاصة هي الحاجة إلى تيسير الوصول إلى المكروبين في مناطق عديدة من البلاد. فعلى رغم النتائج الملموسة التي أحرزت في مناطق الجنوب والشمال والوسط، إلا أن التدهور الخطير للحالة في ٢٠ منطقة أخرى يصعب الوصول إليها، لا سيما في المقاطعات الغربية، يظل موضع قلق. وعلى الحكومة الأنغولية أن تكفل الوصول إلى جميع أنحاء البلاد، وأن تضمن الحد الأدنى من الأمن للوكالات الإنسانية، حتى يتسنى تقديم المساعدات اللازمة. ونحن نشجع الحكومة على بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

وترحب بلغاريا أيضاً بالنداء الموحد المشترك بين الوكالات لدعم الحكومة الأنغولية في انتعاشها الاقتصادي. ونود أن نؤكد بشدة على أن إضفاء الطابع الديمقراطي في البلاد هو مطلب أساسي للتصدي للمشاكل الخطيرة في أنغولا.

وتشيد بلغاريا بمختلف المنظمات الإنسانية، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، على الجهود التي تبذلها للتخفيف من معاناة المتضررين. ونناشد رسمياً اتحاد يونيتا الامتناع عن استعمال العنف والبدء باحترام أمن وسلامة قوافل المساعدات الإنسانية وأفرادها. فاتحاد يونيتا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الكارثة الإنسانية، ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط عليه عن طريق الجزاءات والوسائل المناسبة الأخرى.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في أنغولا، ولا سيما في المناطق التي تجري فيها عمليات عسكرية. والحقيقة المحزنة أن ٦٠ في المائة من الأنغوليين لا يملكون أوراقاً رسمية أو بطاقات هوية. وعلى المجلس أن يشجع المبادرات التي تتخذها الحكومة الأنغولية بهدف زيادة وعي الأطراف الرئيسية في هذا المجال، وإرساء تدابير هامة للحماية. ويجب أن تبذل السلطات الأنغولية قصارى جهدها لوضع حد لجميع أعمال العنف.

وترحب بلغاريا بالتقدم المحرز في تنسيق المساعدات الإنسانية. ونود أن نشدد على أهمية إيجاد نهج موحد في مساعدة المشردين الأنغوليين، ونود أيضاً أن نشيد بالجهود التي يبذلها المنسق الخاص بشأن المشردين داخلياً.

ويوافق وفدي تمام الموافقة على تقييم البعثة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات لطبيعة ومدى متطلبات المساعدة المقدمة إلى المشردين في الداخل. ونحيط علماً بإنشاء لجنة وطنية مشتركة بين القطاعات تعنى بنزع الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية، ونناشد وكيل الأمين العام تكريس اهتمام خاص لتنفيذ خطة العمل الثانية.

ونود أن ننوه أيضاً بالدلائل المشجعة بشأن مشاركة المجتمع المدني في البحث عن حل للمشاكل الإنسانية. فالجماعات الدينية والمحلية، والجماعات النسائية والمنظمات ذات الاهتمامات الخاصة، هي أطراف هامة لديها تأثير كبير ويمكنها أن تمارس الضغط على الطرفين الرئيسيين في الصراع، نظراً لما تتحلى به من إمكانيات كبيرة وللجهود المتزايدة التي تبذلها. ويتعين عليها الاضطلاع بدور هام في الجهود الرامية إلى إثارة الوعي العام بالمبادئ الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نؤيد جهود الحكومة الأنغولية لإنشاء آلية تدمج هذه الكيانات في عملية الحوار السياسي.

والواضح أن تطور عملية السلام في أنغولا هي جوهر المسألة. وأعتقد أن هذه الجلسة تمثل فرصة طيبة لإحراز تقدم في هذا الصدد، ولإعطائها زخماً جديداً باتخاذ تدابير مناسبة وفقاً لذلك.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام بحرارة على إحاطته

الإعلامية المفيدة والمفصلة جداً التي قدمها لنا هذا الصباح، وأشكر نائب الوزير شيكوتي على عرضه المثير للاهتمام.

لقد انقضى قرابة ١٨ شهراً منذ أن تلقى مجلس الأمن آخر إحاطة إعلامية عن الحالة الإنسانية في أنغولا، لذلك فإن توقيت المناقشة التي نجريها هذا الصباح ليس مناسباً بل اعتقد أنه كان ينبغي أن تحدث من قبل. فالمشاكل الإنسانية في أنغولا هي من أسوأ المشاكل في العالم.

والواضح تماماً مما استمعنا إليه من معلومات أن هذه الحالة تتطلب اهتماماً مركزاً من المجتمع الدولي وحكومة أنغولا على حد سواء. والأرقام التي عممتها الحكومة اليوم تبين مدى المشكلة التي نواجهها: نصف مليون شخص فروا من ديارهم في عام ٢٠٠١، ٠٠٠ ٥٦٠ شخص في ثماني مقاطعات لا يمكن لوكالات الأمم المتحدة الوصول إليهم.

والجهود التي بذلتها مؤخراً حكومة أنغولا لتحسين الحالة الإنسانية طيبة جداً، ولكن لا يزال يتعين القيام بأكثر من ذلك، كما أوضح تماماً وكيل الأمين العام أوشيما. ولمجتمع المانحين الدولي دور هام أيضاً في تحسين الحالة الإنسانية. فمجلس الأمن محق إذاً في إضفاء طابع الإلحاح على هذه المناقشة، وعلى وضع حد للصراع الداخلي. ونحن نرحب بتصميم السيد أوشيما على زيارة أنغولا هذا الربيع.

إن المطلوب حقاً اتباع نهج موحد من جميع الأطراف العاملة في أنغولا للتخفيف من محنة الشعب الأنغولي. وينبغي لهذا الجهد المنسق أن يفضي إلى عمل إيجابي يمكن قياسه بسهولة، وإلى تحسينات كبيرة وواضحة في الحالة الإنسانية. ومن شأن الوصول إلى المحتاجين عن طريق إجراء تحسينات في الأمن والبنية التحتية أن يكفل إيصال الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وأعتقد أننا لاحظنا جميعاً عندما نظرنا إلى الخريطة على الشاشة خلال إحاطة السيد أوشيما الإعلامية، كم كان هناك لون أبيض على الخريطة – أي مناطق لا يمكن للوكالات الوصول إليها – وبعضها قريب جداً من لواندا نفسها.

ويتعين على مجتمع المانحين الدولي أن يستجيب على نحو أفضل لنداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠١، وهو لم يبلغ حتى الآن المستوى المطلوب من التمويل، قبل أن يوجه نداءه لعام ٢٠٠٢.

وفي الوقت نفسه، علينا أن ندعم الجهود النشطة لإنهاء الحرب الأهلية، وليس أقلها جهود الأمين العام والسفير غمباري. وتؤيد المملكة المتحدة أيضاً عمل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

وأود أن أطرح بعض الأسئلة على السيد إريك دي مول، من خلال وكيل الأمين العام أوشيما. أولاً، نرحب لو قدم لنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقييماً لمدى إسهام الحكومة الأنغولية في جهود الإغاثة الإنسانية مالياً وسياسياً وغير ذلك، بما في ذلك الجهود العسكرية؛ وثانياً، لو أفادنا إذا تغيرت هذه الجهود في كلا الاتجاهين طوال فترة الستة إلى ١٢ شهراً الماضية.

إن استمرار الصراع في أنغولا يؤثر تأثيراً مباشراً على الكثيرين جداً من الأنغوليين. والواضح أن اتحاد يونيتا لديه الحد الأدنى من الاهتمام بالأثر الإنساني لعملياته. ونظر مجلس الأمن اليوم في الحالة في أنغولا فرصة طيبة للتركيز الآن على الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها للتخفيف من حدة الحالة التي تعتبر وصمة عار على جبين أنغولا والمجتمع الدولي.

إن الاقتراحات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صباح اليوم تمثل بداية ممتازة لتلك العملية. كما أننا نتطلع إلى المناقشة التي ستجرى في مجلس الأمن الشهر القادم تحت رئاسة النرويج، للمذكرة التي يعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح.

والمناقشات التي نجريها عن أنغولا هذا الصباح وثيقة الصلة تماما بتلك المناقشة الأكثر شمولا.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، أوشيما، على الإحاطة المفيدة التي قدمها صباح اليوم، واسمحوا لي أيضا أن أرحب في هذا الاجتماع بنائب وزير العلاقات الخارجية لأنغولا.

إن النرويج تقر بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة فيما يتصل بالاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة الإنسانية. وما يكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد، هو اعتماد استراتيجية في نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٢ ترتكز على الحقوق، والهدف من ذلك ضمان أن تقدَّم المساعدة وفقا لمبادئ أساسية واردة في الدستور الأنغولي، وعلى أساس المعايير الدولية. ونود أن نشجع الحكومة على مواصلة جهودها الإيجابية.

وقد أصبح من الضروري الآن أن تعمل الحكومة على إعداد آلية يُتفق عليها لرصد تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة. وهذه الأولويات تتضمن الإعداد للوصول إلى أماكن تواجد السكان المشردين داخليا، وذلك بفتح الطرق ومهابط الطائرات، وتحسين وزيادة المساعدات الإنسانية في المناطق التي يتعذر على الشركاء الدوليين العاملين في الحقل الإنساني الوصول إليها، ومد إدارة الدولة إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الأنغولية، وإعداد خطط لعودة السكان المشردين وإعادة توطينهم، وإنشاء مراكز استقبال وتسجيل في ا لمناطق التي توجد بها تدفقات كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا، وفقا للوائح التنظيمية التي أصدرتها الحكومة في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وتحسين المساعدة في المجال الصحي، وتوفير ما يلزم من أدوية وموظفين وأدوات طبية في عواصم المقاطعات والبلديات في المناطق الريفية، لمواجهة الاحتياجات الصحية والتغذوية الملحة للوافدين الجدد من الأشخاص المشردين داخيا.

وبعد تشديدي على تلك النقاط، يهمني أن أؤكد على أن النرويج تقف على أهبة الاستعداد للاستجابة بسرعة بالمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في أنغولا. ونحث سائر المجتمع الدولي على أن يحذو حذونا.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بأن أقول إن حالات الطوارئ الإنسانية في أنغولا وصلت إلى مستوى لا يمكن قبوله. ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية الناجمة عن استمرار الأنشطة العسكرية. بل إن سرعة بروز المشاكل الإنسانية أصبحت تفوق القدرة على حلها. والصراع في أنغولا ليس له حل عسكري. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تدرك هذه الحقيقة، وأن تتصرف وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، من المهم أن نشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للمعاناة الإنسانية في البلد تقع على عاتق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجوناس سافيمبي. ويتعين على اتحاد يونيتا أن يوقف أنشطته العنيفة التي تلحق الأذى بأعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء، وأن يغتنم الفرصة المتاحة له حاليا للدخول في حوار. فالحوار هو الأداة التي تكفل إيجاد حل سياسي دائم. واسمحوا لي في هذا الصدد، أن أعرب أيضا عن تأييد حكومة بلادي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وبخاصة المستشار الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا، السيد إبراهيم غمباري.

السيد أوكاسيونس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر السيد أوشيما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وكذلك نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا على العرضين اللذين قدماهما عن الحالة الإنسانية المقلقة في أنغولا.

ويرى وفد بلادي أننا نواجه حالة بلغت أبعادا إنسانية مروعة، غير أنها ربما لا تحظى بنفس القدر من الدعاية مثلما تحظى به مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم. إن الوصف الذي قُدم لنا هنا عن الظروف السائدة والأرقام، يثير الجزع حقا، فهناك ٤ ملايين شخص تشردوا داخليا نتيجة للحرب، وهو ما يعادل ثلث سكان البلد تقريبا؛ وأكثر من مليون شخص يعيشون على جرايات تقدمها وكالات المعونة الإنسانية، و ٤٨٠ طفلا دون سن الخامسة يموتون يوميا، وأكثر من ٦٠ في المائة من المعونة الإنسانية تنقل بالطائرات، إما بسبب عدم أمان الطرق أو لأنها دمرت، وأكثر ما يقلقنا هو عدم وجود أية بوادر على التحسن.

لذا، فقد حان الوقت لأن يقرر مجلس الأمن أن يركز انتباهه على هذا الوضع الخطير. وقد أحطنا علما بأن ١٠ من وكالات الأمم المتحدة موجودة بالفعل في ذلك البلد، وهي تعمل مع الحكومة الأنغولية – تحت تنسيق السيد دي مول – من أجل تلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفا. وهناك ما يدعو إلى الأمل في أن يستجيب المانحون بسخاء للنداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتمويل المشاريع الإنسانية لهذا العام.

فما هي إذن الأدوات المتاحة لمجلس الأمن حتى يستجيب للأزمة الإنسانية الطاحنة التي يمر بها شعب أنغولا، ولكي يحاول التخفيف من حدتها؟

أولا، نعتقد بالقطع أن تركيز الانتباه على هذه الحالة بإحساس بالاستعجال، شيء إيجابي بوسعنا القيام به. ثانيا، يتعين علينا أيضا أن نواصل دعم مبادرات الأمين العام والسفير غمباري الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل للصراع المسلح. ثالثا، علينا أن نستمر في دعم نظام الجزاءات الدولي المفروض على اتحاد يونيتا حتى يتم كبح قدرته القتالية والقضاء عليها. ولكن هذه التدابير تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وإلى أن تحدث أثرا من المحتمل أن يلقى كثيرون آخرون حتفهم، ويصبح طريق إعادة الإعمار الوطني أكثر صعوبة. وبالتالي، يُملي علينا الواجب أن نفعل المزيد. وفي ظل المناخ السائد حاليا، لا شك أن جهودنا ستحدث تأثيرا إيجابيا على قدرة وكالات الإغاثة على الوصول إلى عدد أكبر من الناس، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. ونحن نكن إعجابا كبيرا لموظفي المساعدة الإنسانية، ونود حقا أن نسهم في تسهيل عملهم.

وبناء على ذلك، يود وفد بلادي أن يوجه سؤالين إلى السيد أوشيما عن الحالة الإنسانية في أنغولا. السؤال الأول هو: كما ترون، سيدي، هل هذا هو الوقت المناسب لنتقصى مرة أخرى فكرة الموافقة على إنشاء ممر إنساني لتسهيل وصول عمال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها، وتسهيل نقل المعونة عن طريق البر؟ فمما يثير قلقنا أن هناك عددا كبيرا من الناس لا نعرف شيئا عن حالتهم لأن من الصعب الوصول إليهم.

السؤال الثاني يتعلق بتطبيق المبادئ التوجيهية للتعامل مع المشردين داخليا. ويود وفد بلادي أن يعرف كيف يجري تطبيق هذه المبادئ – التي أصبحت بالفعل جزءا من النظام القانوني المحلي لأنغولا – في المقاطعات، ومدى فائدتها في توفير المعونة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان للشعب الأنغولي. وسأغدو ممتنا لسماع تعليقات السيد أوشيما في هذا الصدد.

السيد دوتريبو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرى أن هذه المناقشة مفيدة للغاية بفضل الإحاطة الإعلامية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال السيد أوشيما. ومن المعلومات المقدمة من السيد شيكوتي، نائب الوزير، نعرف

أن الحالة الإنسانية في أنغولا مقلقة للغاية، مما يؤكد فائدة مناقشة اليوم.

ولا أريد أن أكرر كل ما قاله السيد أوشيما، ولكن عندما يشرَّد ثُلث السكان في أي بلد، ويعتمد بقاء عُشر السكان على المساعدة الإنسانية فقط، ويكون مئات آلاف السكان في وضع حرج، يجب أن نناقش المسألة بشكل يمكِّن الجميع من العمل معا. ونحن ندرك تماما ما هو السبب: إنه الصراع الذي تقع مسؤوليته على يونيتا أساسا. ولذلك يجب مواصلة الضغط على يونيتا.

ويبحث المجتمع الدولي وحكومة أنغولا عن حل ملائم لهذه الأزمة الإنسانية. ونرحب بالالتزامات الجديدة لحكومة أنغولا - والزيادة الملحوظة في المساعدة المقدمة إلى الشعب في محنته. ونعتقد أن الحكومة عليها أن تلتزم، بدرجة أكبر، بالكفاح من أجل بقاء الشعب المعني. ويلزم، مع ذلك، توضيح أساليب البرنامج الحكومي الجديد، لا سيما فيما يتصل بالإطار الزمني، ويسعدنا الحصول على مزيد من المعلومات من السيد شيكوتي، نائب الوزير، في هذا الصدد.

ونرحب أيضا بالتعليقات الصادرة عن السيد أوشيما أو السيد دي مل حول المبادرات الأخيرة للسلطات الأنغولية فيما يتصل بإعادة التوطين وإزالة الألغام وفتح المناطق، وهي مبادرات متخذة على أساس توصيات مقدمة من المنظمات الإنسانية.

ولديَّ سؤال آخر أود توجيهه إلى السيد أوشيما، كانت هناك ادعاءات بشأن النقل القسري للسكان. ويهمني الحصول على مزيد من المعلومات من مكتب تنسيق المعونة الإنسانية حول هذه الادعاءات. وفي الحقيقة، إذا كان الأشخاص يشردون قسرا، ستترتب على ذلك نتائج مدمرة على الصعيد الإنساني.

وبصورة عامة، نود أن نشاهد إمكانية أفضل للوصول إلى الأشخاص الذين في محنة. يمكن زيادة فتح المناطق الخاضعة لحكومة أنغولا أمام المنظمات الإنسانية؛ وفي المناطق غير الآمنة، يمكن زيادة أمن المساعدة باستخدام حراسة عسكرية توفرها السلطات الأنغولية، مما يؤدي إلى تحسين سُبُل الوصول إلى تلك المناطق. ختاما، هناك جزء ثالث من الإقليم - يمثل المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا أو المناطق المعزولة والخطرة للغاية. ونرى أنه يمكن أن ننظر في فكرة إنشاء ممرات إنسانية، كما قال ممثل كولومبيا.

وأود أن أسأل السيد أوشيما عن مدى إمكانية إنشاء هذه الممرات. وبطبيعة الحال، لا بد من تقديم ضمان لحكومة أ،غولا ضمانا بأن هذه الممرات لن يستخدمها المتمردون. ومن جهة أخرى، إذا قبلت حكومة أنغولا فكرة الممرات الإنسانية. فمن الواضح أن ذلك سيكون إشارة مشجعة للسكان، وسيتفق أيضا مع الجهود الحالية التي تبذلها حكومة أنغولا والسيد غمباري - وهي جهود تحظى بتأييد كامل من جانب فرنسا - بغية إعادة إطلاق عملية السلام في أنغولا على أساس بروتوكول لوساكا. وفي هذا السياق، نرى أن إجراء مناقشة، وإن كانت غير مباشرة بين الطرفين بشأن إنشاء ممرات إنسانية، سيمثل خطوة أولى قد تكون حاسمة من أجل العودة إلى عملية السلام.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس على عقد هذا الاجتماع اليوم. إننا ممتنون جدا للسيد كنزو أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة الإنسانية في أنغولا. ونعرب عن ترحيبنا الحار في هذه القاعة بسعادة نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وعن شكرنا له على بيانه الهام والشامل. ويسعدنا وجود السفير إبراهيم غمباري بيننا، ونحييه، ونؤكد من جديد أهمية مساهمته في البحث عن حل في أنغولا.

ما زال وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة جدا السائدة في أنغولا اليوم - وهي حالة يستمر تدهورها يوما بعد يوم، وتزداد شدة نتيجة للفظائع التي يرتكبها الذين ما زالوا يرفضون السلام وجميع جهود المصالحة. لقد أتيحت لنا الفرصة لمشاهدة خطورة الحالة من عرض فيديو في هذا الصباح، وذلك بالإضافة إلى الذي شاهدناه في هذه القاعة، في أيلول/سبتمبر الماضي. وقد بيَّن هذان العرضان مدى ما يعانيه المدنيون الأبرياء في أنغولا من عنف وعذاب.

وليس هناك من يستطيع التغاضي عن نطاق الإفلات من العقاب الموجود في أنغولا. ولا شك أن المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة تقع على عاتق السيد جوناس سافيمبي ومجموعة يونيتا التابعة له. إن الأنشطة الإرهابية ليونيتا وقائدها تظل أهم سبب وراء العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا الموجودين هناك. وعلى ضوء ما شاهدناه في شريط فيديو هذا الصباح، أرى من الملائم أن نضع أنشطة جوناس سافيمبي في نفس الإطار مع الهجوم على مركز التجارة الدولي والتحالف الدولي الضخم لمكافحة الإرهاب. وأرى أن هذا هو المكان الذي يلزم أن نضع فيه مسألة سافيمبي.

إن شعب أنغولا البريء وقع رهينة ليونيتا لفترة أطول مما ينبغي. ومن المهم بذل كل جهد ممكن من أجل تجنيب شعب أنغولا مزيد من المعاناة ومنع يونيتا من شن هجمات إضافية على المدنيين. ونعتقد أن إحكام الجزاءات المفروضة على يونيتا هو أحد الطرق لتحقيق ذلك.

إن الإحصاءات الخاصة بالحالة الإنسانية في أنغولا مزعجة. ففي العام الماضي، قدرت الحكومة والأمم المتحدة أن مجموع المشردين داخليا بلغ نحو ٣,٨ مليون، يتلقى ١,٩ مليون منهم المساعدة. ومع القتال الأخير الذي أفادت التقارير بوقوعه في مقاطعة موكسيكو وأماكن أخرى في أنغولا، ما برح عدد المشردين في تزايده. فأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن رُبع سكان أنغولا من المشردين داخليا وأن أغلب هؤلاء يعيش في مخيمات، مما أدى إلى عدد مفرط من المشاكل. وتظل حالة الأمن الغذائي هاشة، ويعتبر سوء التغذية من الأسباب الهامة الكامنة وراء وفاة آلاف من الأطفال والنساء في أنغولا.

إننا نعترف بالجهود الهائلة التي تبذلها حكومة أنغولا في مجال تحسين الحالة الإنسانية من خلال خططها لإعادة التوطين وتوفير أموال إضافية للتصدي لزيادة تدفق المشردين داخليا إلى المناطق الحضرية. ونهنئ الحكومة على إدراج المبادئ التوجيهية الخاصة بالمشردين داخليا في الإطار القانوني الوطني. ونشيد بالمنظمات غير الحكومية المحلية والكنائس، التي تقوم بدور هام في مجال توفير المساعدة الإنسانية للمحتاجين. ونشجع الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والكنائس على مواصلة توفير هذه المساعدة للمحتاجين إليها.

كما أننا نقدر عاليا مساهمة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تخفيف حدة الوضع الإنساني الذي يعانيه الملايين من الأنغوليين. وندعوها إلى مواصلة إيصال معونات إغاثة الطوارئ الضرورية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي اللازم.

وفي هذا الصدد، أشير إلى البيان الذي أدلى به نائب الوزير شيكوتي وذكر فيه أن استجابة المانحين الدوليين للنداء الموحد بين الوكالات لعام ٢٠٠١ لم تتجاوز ٤٦,٨ في المائة من المبلغ المتوقع. وهذا يشكل انتكاسة كبيرة لتوقعات الحكومة الأنغولية. وندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في صندوق النداء هذا بسخاء.

وتشكل أعمال العنف المتكررة التي ترتكبها قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، ومشكلة الوصول عقبتين أساسيتين أمام استمرار الوكالات في إيصال المعونة إلى المحتاجين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوضح للمسؤولين عن عرقلة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين، أنهم سوف يحاسبون على أعمالهم. كما نود التشديد على أهمية ضمان أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن ضمان حرية حركتهم.

ونعرب عن امتناننا لشجاعة وتصميم أولئك الذين يعملون من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في أنغولا، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الوكالات. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل هذه الوكالات الإنسانية بالتعاون الوثيق مع حكومة أنغولا وبالتنسيق معها، ومع المجتمع المدني، بغية تخفيف معاناة السكان بشكل فعال.

أخيرا، أود أن أطرح سؤالا على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عما إذا كان يعتقد أن بوسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد لتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع في أنغولا.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين بتوجيه الشكر إلى السيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي وافانا بها والملاحظات التي أبداها بشأن العمل البالغ الأهمية الذي أنجزه فريقه. كما نشارك في الترحيب بوجود نائب الوزير الأنغولي معنا في قاعة المجلس اليوم، ونشكره على البيان البالغ الأهمية الذي أدلى به. وأخيرا، نعرب عن تأييدنا لملاحظات موريشيوس بشأن العمل الهام جدا للسفير غمباري، الذي يعلم تماما أنه يحظى بدعمنا الثابت دائما.

لدي سؤالان فقط، أود طرحهما لأن كل التعليقات التي كنا نود الإدلاء بها قد سبقنا الزملاء إليها، وبخاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني الخطير جدا في أنغولا.

أولا، إن الحملة العسكرية التي تشنها الحكومة ضد يونيتا حاليا، لسوء الطالع، قد أدت فيما يبدو إلى زيادة كبيرة في عدد المشردين داخليا في المناطق المتضررة. وأفاد برنامج الأغذية العالمي أنه في مقاطعة بييه وحدها، يوجد أكثر من ١٢ ٠٠٠ مشرد جديد تم تسجيلهم في شهر كانون الثاني/يناير. ونتساءل عما إذا يمكن تقديم أي معلومات عن كيفية معالجة الحكومة لنتائج هذا القتال.

سؤالي الثاني يتعلق بما إذا كان قد جرى أي اتصال مع يونيتا لتيسير عمل الوكالات الإنسانية، وإذا تم ذلك، فماذا كان رد يونيتا. وربما كان بوسع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعطينا تقييما لاحتمالات قيام يونيتا بتيسير هذا العمل الإنساني.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): سأتكلم بإيجاز شديد. أولا، أسوة بزملائي، أود أن أشكر السيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونشكر كذلك السيد جورج شيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، على بيانه المهم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في أنغولا. وقد لاحظنا أن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى تقوم بنشاط كبير هناك وأن الحكومة الأنغولية تتجاوب معها. وأملنا أن تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة في أقرب وقت، وأن يحصل النداء الموحد المشترك بين الوكالات على التمويل الكافي.

يرتبط الوضع الإنساني في أنغولا ارتباطا وثيقا بالأوضاع الأمنية وبعملية السلام هناك. وبقدر ما يتعلق

الأمر بمجلس الأمن، علينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز عملية السلام. وهذا هو السبيل الوحيد للتخفيف من حدة الوضع الإنساني في هذا البلد. وكانت حكومة أنغولا قد أعربت في أكثر من مناسبة عن استعدادها ورغبتها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

ومن المؤسف أن الجناح المسلح الذي يقوده سافيمبي يواصل القيام بأنشطته العنيفة، ناسفا بذلك عملية السلام في أنغولا. وهذا غير مقبول. وعلى المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على يونيتا. ونوجه نداء إلى سافيمبي والجناح المسلح الذي يقوده للتجاوب مع مبادرات السلام لحكومة أنغولا وإلقاء أسلحتهم وبدء مفاوضات سلام مع الحكومة في أقرب وقت ممكن.

والوفد الصيني يدعم جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى. كما ندعم جهود السفير غمباري، الممثل الخاص للأمين العام. ونحن، بدورنا، سنعمل كذلك من أجل دعم عملية السلام في أنغولا.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي، بداية، أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في الحالة الإنسانية في أنغولا. كما يشكر وفدي السيد كيترو أوشيما، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، على الإحاطة المفصلة والصريحة التي قدمها لنا، والتي تلقي الضوء على الوضع الإنساني في أنغولا. وقد سبق لي أن تعودت على روحه الإنسانية لدى بحث القطاع الإنساني في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في العام الماضي. وهذا ليس بجديد عليه.

كما نشكر السيد جورج شيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، على الإيضاح الذي قدمه بشأن الدور الذي تقوم به حكومته بحثا عن السلام والأمن في بلاده.

كنت أعتقد أن قدرة اتحاد يونيتا على الاستمرار في شن حرب تقليدية قد تناقصت إلى حد كبير ، إلا أن القتال في أنغولا لا يزال مستمرا. كما امتدت أنشطة المجموعات التابعة ليونيتا إلى عدة قطاعات من البلد، مما يجلب آثارا مدمرة نتيجة استمرار القتال، الأمر الذي ينعكس على الحالة الإنسانية والاجتماعية في أنغولا وعلى الشعب الأنغولي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء الصورة الإنسانية القاتمة التي أوضحها لنا السيدان أوشيما ونائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وذلك إلى جانب ما تناقلته تقارير الوكالات الإنسانية التي تفيد بأن الحرب قد أسفرت عن تشريد أعداد كبيرة من السكان.

لقد استمعنا جميعا إلى السيد أوشيما والخرائط التي أطلعنا عليها حول الأعداد التي شردت عام ٢٠٠١. وتشير الإحصاءات كذلك إلى أن من المتوقع أن يشرد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من أفراد الشعب الأنغولي في عام ٢٠٠٢، إذا ما استمر التصعيد القتالي على حاله، آخذين بعين الاعتبار أن عددا كبيرا من السكان يعتمد على المساعدات الغذائية، وأن حالة الأطفال خطيرة للغاية وهناك خشية من انتشار مرض الحصبة إضافة إلى مرض شلل الأطفال والسل وغيرها. ومما يزيد الأمر سوءا تعذر وصول المعونات إلى المعوزين بسبب سوء الأحوال الأمنية في المناطق التي لا تستطيع فيها الحكومة أن تضمن الأمن، وخاصة في المناطق الريفية الخاضعة لسيطرة اتحاد يونيتا. أضف إلى ذلك سوء حالة طرق المواصلات من مطارات وطرق عامة وجسور. كل ذلك عاق وصول المساعدات الإنسانية، الأمر الذي أوضحته الخرائط التي أطلعنا عليها السيد أوشيما صباح اليوم.

وفي هذا الصدد، يتعين على اتحاد يونيتا أن يوقف تهديده لقوافل المساعدة الإنسانية وتسهيل وصول هذه المساعدات إلى كافة المناطق الأنغولية. وهنا يجدر القول، إنه ما دامت لم تؤد العقوبات إلا إلى تصعيد هجمات يونيتا على المدنيين في أنغولا؛ فهذا يعني أن الأمر يستدعي من المجلس وقفة حقيقية لدراسة السُبل الكفيلة بممارسة الضغط على اتحاد يونيتا ومراجع تزويده بالأسلحة لوقف تسليحه ووقف هجماته على الشعب الأنغولي وإجباره على الدخول في مصالحة تكون أساسا لإنهاء الحرب وتحقيق الاستقرار المطلوب في أنغولا. ويتحمل اتحاد يونيتا وسافيمبي المسؤولية عن تفاقم الحالة في أنغولا، الأمر الذي يشهد على انعدام الالتزام الحقيقي لهذه الجماعة بعملية السلام وبروتوكول لوساكا. وإن نشاط يونيتا العسكري المتزايد يتناقض والمساعي المبذولة لتسوية الصراع بالوسائل السلمية.

يرحب وفد بلادي بتجديد الحكومة الأنغولية إعرابها عن التزامها ببروتوكول لوساكا وبمبادراتها الرامية إلى تعزيز عملية السلام وعزمها على إيجاد حل للصراع كما ذكر السيد نائب وزير خارجية أنغولا قبل قليل. ويتمثل هذا الحل في اتباع خطة سلام تتألف من عدد من البنود كان قد عرضها نائب وزير الخارجية، ومن شأنها أن تؤدي إلى استقرار الحالة في البلاد.

ونرحب بالتدابير الاستثنائية التي اتخذتها حكومة أنغولا لإتمام المهام التي لم تستكمل في إطار بروتوكول لوساكا وخاصة نزع سلاح الجماعات المسلحة التابعة ليونيتا وبسط سلطة الدولة على كافة أرجاء الإقليم الوطني حفاظا على حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وتهيئة الأوضاع اللازمة لإعادة استتباب النظام وإقامة القانون الدستوري والإعداد للانتخابات.

وإننا نعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء كل على حدة في إسهامها في تحقيق الأمن والاستقرار في أنغولا. كما نضم صوتنا إلى صوت السيد نائب وزير خارجية أنغولا في حث المجتمع الدولي ولا سيما المانحين على تقديم المساعدة السخية للحكومة الأنغولية والشعب الأنغولي إضافة إلى ممارسة الضغوط على يونيتا لتحقيق الاستقرار المنشود هناك. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات الأمين العام والسيد غمباري وجهودهما سعيا من أجل إحلال السلام والاستقرار وإنهاء الحرب هناك.

في الختام لدي سؤال موجَّه إلى السيد نائب وزير خارجية أنغولا فحواه أن لدى حكومته خطة سلام لحل الصراع القائم هناك. وفي ضوء ما قاله بأن اتحاد يونيتا صعّد توجهه العسكري وشراء الأسلحة؛ وفي إطار هذه الصورة، كيف يرى الإمكانية العملية لتنفيذ خطة السلام المقترحة من حكومته؟ وما هو الدور العملي أيضا الذي يراه والذي يمكن لمجلس الأمن أن يقوم به؟

وهناك سؤال آخر إلى السيد أوشيما. ما هي برأيه أسباب تأخر إصلاح المهبط في المطار لمدة ٢٢ شهرا؟

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يؤكد أن المناقشة التي يجريها المجلس اليوم تأتي في الوقت المناسب. ويرحب وفدي بحضور وفد من أنغولا في المجلس بقيادة نائب وزير الخارجية السيد شيكوتي وأشكره على المعلومات المفيدة التي قدمها إلينا عن الحالة في أنغولا، بما في ذلك أبعادها الإنسانية. كما نشكر السيد كترو أوشيما على العمل الممتاز الذي يقوم به وعلى المعلومات القيمة التي زودنا بها اليوم.

ويعلم الأعضاء أن الصراع في أنغولا هو من بين أقدم الأزمات في أفريقيا؛ إن لم يكن أقدمها على الإطلاق.

ولقد تسبب هذا الصراع، نتيجة لمداه وما له من بعد على الصعيد دون الإقليمي، في معاناة عميقة للشعب الأنغولي. وبعد توقيع بروتوكول لوساكا والعديد من المبادرات التي تم اتخاذها، فإن بوسعنا أن نعترف بتحقيق تقدم بكل تأكيد، إلا أن الحالة لا تزال تدعو للفزع، ولا سيما في الميدان الإنساني. فأنشطة حرب العصابات قد أدت إلى تفاقم الحالة في العديد من المقاطعات، مما أسفر عن تشريد أكثر من ٤ ملايين شخص من أصل السكان الذين يبلغ عددهم ١٢مليونا. وهذه لعمري هي الصورة القاتمة التي صورت لنا صباح اليوم. ومن الواضح أن الإحصائيات مفزعة؛ كما ذكر السيد أوشيما في إحاطته الإعلامية، وهي من بين الأسوأ في العالم.

ومن أهم الصعوبات الكثيرة التي تواجه شعب أنغولا حاليا، تشكل استعادة السلام صعوبة جوهرية، في رأينا. وتحث غينيا جميع الأطراف على بذل كل ما في وسعها لإجبار يونيتا على الامتثال لالتزاماتها بإنهاء معاناة شعب أنغولا. وتؤيد غينيا التدابير المشجعة التي اتخذتها الحكومة الأنغولية لمعالجة الحالة. بل ويمكنني القول إن هذه التدابير تتسم بشجاعة فائقة دائما، على نحو ما أخبرنا به الوزير من قبل، مثل السماح لجماعة مسلحة بالجلوس في البرلمان كحزب معارض، حتى أثناء مواصلتها حرب العصابات. وفي اعتقادنا أن هذه مبادرة شجاعة للغاية من جانب الحكومة.

وترحب غينيا بالدعم الذي لا يقدر بثمن من الوكالات الإنسانية في الميدان وتدعو إلى مزيد من التنسيق بين جهود هذه الوكالات. ويناشد وفدي المجتمع الدولي المساعدة على تلبية الاحتياجات العاجلة في الميدان على وجه السرعة، وخاصة إصلاح البنية التحتية؛ وإنشاء مراكز استقبال ورعاية صحية وتغذية؛ وتنفيذ خطة لإعادة الإدماج للتخفيف من مشكلة الازدحام في مراكز العبور والمخيمات؛ وزيادة المساعدة الغذائية بتعزيز قدرة برنامج الأغذية العالمي؛ ودعم العمل الذي تقوم به الحكومة بخصوص الحاجة العاجلة لتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق المعزولة، وعلى الأخص بالنسبة لأكثر فئات السكان ضعفا؛ وتعزيز الأمن في مناطق إعادة الإدماج؛ وحماية السكان المدنيين.

وكما قلت في مستهل بياني، إن الصراع الأنغولي دام وقتا طويلا جدا وتسبب في معاناة كثيرة جدا. وينبغي بذل كل الجهود لإبقاء الضغط على يونيتا بهدف إنهاء الصراع بسرعة. وينبغي إبقاء الجزاءات المفروضة على يونيتا والنظر في اتخاذ مزيد من التدابير لضمان احترامها بشكل فعال.

وختاما، تشجع غينيا مبادرات وجهود الأمين العام ومستشاره الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا، شقيقنا ابراهيم غمباري، على مواصلة جهودهما الرامية إلى سرعة إنهاء الصراع.

السيد أنغو أنغو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بمبادرتكم، سيدي، بعقد جلسة للمجلس عن الحالة الإنسانية في أنغولا. وهذه مسألة يوليها بلدي أقصى أهمية.

وقد أسعدنا الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية الشاملة الوافية التي قدمها السيد كيترو أوشيما بشأن الموضوع. كما نرحب بحضور نائب الوزير جورج شيكوتي ونشكره على بيانه وعلى المعلومات المفيدة للغاية التي زودنا بها.

يثير التدهور الجاري في الحالة الإنسانية في أنغولا قلق وفدي الشديد. وقد أصبح ما يقرب من ٤,١ مليون شخص، أي ثلث سكان ذلك البلد، مشردين حاليا، بينما تحول كثير من الأنغوليين إلى لاجئين في البلدان المجاورة. ويرجع هذا الوضع في الأساس إلى الأعمال القتالية الدائرة في أنغولا، والتي يتسبب فيها استمرار رفض يونيتا المشاركة في

عملية السلام والتقيد بأحكام بروتوكول لوساكا. لذلك يرى وفدي أن من الضروري إبقاء الضغط على يونيتا وتشديد نظام الجزاءات عليها.

وقد أدت الحرب التي لا نهاية لها، والتي جلبت معاناة تجل عن الوصف لشعب أنغولا على مدى سنوات طويلة إلى وقوع ضحايا كثيرين وكانت لها آثار إنسانية فاجعة. وإن الظروف الأمنية المحفوفة بالمخاطر التي تسببت فيها حدة القتال دفعت بالناس إلى التدفق في أفواج نحو المراكز الحضرية وأدت إلى تجريدهم من ممتلكاتهم وحرمانهم من أعمالهم. وترتفع معدلات سوء التغذية والوفيات وانتشار الأمراض بين السكان المشردين. بل إن الموقف أكثر مأساوية بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مناطق يتعذر وصول الوكالات الإنسانية إليها. وما تقوم به يونيتا من هجمات قاتلة على المدنيين والوكالات الإنسانية لا يمكن أن يوصف ولا يجوز قبوله. والهجوم الذي وقع في العام الماضي على أحد القطارات، والذي أدى إلى ضحايا كثيرين جدا، ما هو إلا مثال مروع على ذلك.

ونحن سعداء جدا بالجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية لمساعدة السكان المشردين وتيسير وصول الوكالات الإنسانية إلى المحتاجين. ومن المهم أن تُتابع هذه الجهود، خاصة فيما يتعلق بتعمير الهياكل الأساسية، وإعادة إدماج المشردين، وإيصال المساعدات الإنسانية. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يزيد مساعدته للحكومة الأنغولية زيادة كبيرة لتخفيف معاناة ضحايا الحرب، من خلال دعم تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالإغاثة لكل مقاطعة، ضمن أمور أخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون مصير السكان في المناطق التي يتعذر الوصول إليها محط اهتمام خاص. ولا يمكننا أن نشدد أكثر من ذلك على ضرورة عمل كل ما يمكن عمله لحماية المدنيين، وضمان أمن القوافل الإنسانية وضمان سلامة العاملين في الشؤون الإنسانية.

وترتبط الحالة الإنسانية في أنغولا ارتباطا شديدا بالحالة السياسية والأمنية، وخاصة بالقتال الجاري في البلد. وإننا نؤيد جهود الأمين العام ومستشاره الخاص للمهام الخاصة بأفريقيا، السيد غمباري، من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع في أنغولا. ونحن سعداء أيضا بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في أنغولا والوكالات العاملة في الميدان.

لديَّ سؤال واحد لنائب الوزير السيد شيكوتي. أريد أن أعرف رأيه في التدابير التي يجب على مجلس الأمن أن يتخذها لتقليل قدرة يونيتا على إلحاق الضرر بالبلاد. كما أود أن أحصل على معلومات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن برامج المساعدة المقدمة خصيصا للأطفال، الذين نعرف أنهم الضحايا الأساسيون للحالة المأساوية في أنغولا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمكسيك.

يود وفدي أن يشكر السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ويشعر بلدي بالامتنان أيضا للسيد إيريك دي مول منسق الشؤون الإنسانية لأنغولا، لانضمامه إلينا.

تقدر المكسيك الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لاستعادة السلام، وتوفير المساعدة الإنسانية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بوصفها عناصر لا غنى عنها لإعادة بناء الأمة. ووفدي على استعداد في هذا السياق، لتأييد طلب الحكومة الأنغولية إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في تنفيذ خطة تسريح المقاتلين السابقين وإعادة توطين المشردين داخليا ودعم

العمليـة الانتخابيـة في أنغـولا، في سـياق التعجيـل بعمليـة السلام.

ويرحب وفدي أيضا بحضور السيد جورج شيكوتي، نـائب وزيـر العلاقـات الخارجيـة لأنغـولا بيننـا اليـوم. إن مشاركته في هذه الجلسة تعبر عـن الاهتمـام والقلـق الـذي تشـاطر فيـه أنغـولا المجتمـع الـدولي حيـال الحالـة الإنســانية البالغة الخطورة، والتي تشغلنا جميعـا. ويلاحـظ وفـدي مـع التقديـر القـرارات الـتي اتخذهـا مجلـس الـوزراء في جمهوريـة أنغـولا في ٥ شـباط/فـبراير لتحسـين الحالـة ونـأمل أن تنفـذ على الفور.

وحسبما بيَّن السيد أوشيما، وصلت الحالة الإنسـانية في أنغـولا أعلـى درجـات الخطـورة، وتدهـورت بشـكل ملحوظ، مما يزيد من أعداد المشردين داخليا.

ولذلـك فـإن المكسـيك تناشـد الاتحـاد الوطـني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يوقـف أنشطته العسكرية ضد السكان المدنيين وأن يلتزم باستئناف الدخول في حوار بنّاء مع حكومة أنغولا من أجل التوصـل إلى السـلام. وتناشـد المكسيك أيضاً حكومـة أنغـولا أن تطبـق قـانون معايير إعـادة التوطين تطبيقـاً كـاملاً. كمـا توصـي حكومـة أنغـولا ويونيتـا بالتفـاوض على تـأمين سبل وصـول المنظمـات الإنسـانية إلى أشد الفئات ضعفاً في المجتمع الأنغولي، لا سيما في مقاطعات بييه وهويلا وأويغي ولوندا سول.

وتـرى المكسـيك أن مـن الضـروري للتغلـب علـى المشاكل الإنسانية أن يتوصل أطراف الصراع إلى السلام فيما بينهم عن طريق المفاوضات، وأن يحترموا بروتوكول لوسـاكا لعـام ١٩٩٤، فضـلاً عـن قـرارات مجلـس الأمـن ذات الصلـة. ويعرب وفدي عن تقديره للجهود التي تضطلع بها حكومة أنغولا لتحسين الحالة الإنسانية في البلد ويناشـدها مواصلـة بذل هذه الجهود، خاصة في مجال إصـلاح الهيـاكل الأساسية، مما ييسـر تقـديم المسـاعدات الإنسـانية وتوفـير بيئـة آمنـة للموظفين العاملين في هذا المجال. وهي تشجع حكومة أنغولا على تنسيق الدعم المقدم في هذه الجهود لجميع الأحـزاب السياسية وللمجتمع المدني بصفة متزايدة. وتحث المكسيك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، سواء الوطنية أو الدولية، على مضاعفة ما تقدمه من الدعم لحكومة أنغولا وللجهود الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة هناك.

ولا يسعنا أن نتجاهل الحالة في البلد المذكور، فـلا مفر مـن تدخـل المجتمـع الـدولي. ويـرى بلـدي أن التوصـل لتسوية سلمية لهذا الصراع قد يمكّن من إقرار سلام عـاجل ودائم يتيح للشعب الأنغولي تحقيق المصالحة الوطنية وتهيئـة الأوضـاع اللازمة لتنميته. ومن ثم فإن المكسيك تثـني علـى الأعمال التي يضطلع بها المجتمع المدني، لا سيما الكنيسة، في تحقيق هذه الأهداف.

وأود أن أختتـم بتوجيـه سـؤال إلى السـيد كيـترو أوشيما عن الأنشطة التي تقوم بها مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشؤون اللاجئين في أنغولا للتعامل مع المشردين داخلياً وعـن الأساس الذي يستند إليه الاضطلاع بتلك الأعمال.

أستأنف مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد سيكسـاس دا كوسـتا (البرتغـال) (تكلـم بالانكليزية): سأتكلم اليوم باسم الهيئة الثلاثية للدول المراقبة لـبرتوكول لوسـاكا، وهـي الاتحـاد الروسـي والبرتغـال والولايات المتحدة.

نعرب عن ترحيبنا بنائب وزير الشؤون الخارجيـة لجمهورية أنغولا في هذه المناقشة الهامة. إن وجوده دليل على زيادة درجة مشاركة الحكومة الأنغولية في تلبية احتياجات العدد المذهل مـن المشـردين داخلياً واللاجئين في أنغـولا، وفي

دعم الجهد الدولي الجاري بذله للنهوض بالحالة الإنسانية في أرجاء البلد بأسره. ونلاحظ أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن أبديا ترحيبهما بهذه الجهود الهامة التي تبذلها الحكومة الأنغولية.

ومن دواعي الأسف أن خطورة الحالة الإنسانية في أنغولا، على النحو الذي وصفه وكيل الأمين العام أوشيما بجلاء بالغ، قد تتضاءل إلى جانبها عاجلاً الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة. فالعبء الإنساني لهذه الحرب يواصل الازدياد وعجلته تسارعت في الأشهر الأخيرة. ويقدر عدد المشردين داخلياً الآن بما يزيد على ٤ ملايين شخص. وعدد اللاجئين في زامبيا وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ازدياد، وقد تجاوز ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في الأشهر الأخيرة. ويجبر الصراع التجمعات السكانية على كثرة التنقل رغم إرادتهم وكثيراً ما يكون ذلك دون إعداد كاف لرعايتهم. ونريد أن نسجل بصفة خاصة ما يساورنا من قلق عميق بشأن تدهور الحالة الإنسانية في مناطق البلد التي يصعب على وكالات الغوث الوصول إليها أكثر من غيرها.

ويمكن لحكومة أنغولا أن تفعل المزيد لمساعدة مواطنيها النازحين، ومن دواعي اطمئناننا أن نسمع ممثلي حكومة أنغولا يسلمون بضرورة أن يفعلوا هم أنفسهم المزيد من أجل شعبهم. ونرحب بإعلانات الحكومة في الآونة الأخيرة عن نيتها توفير المزيد من الموارد في مجالات الصحة والنقل وتوزيع الأغذية، ونتطلع إلى أن تصبح هذه الالتزامات الهامة أمراً واقعاً في القريب العاجل.

ونشجع الحكومة الأنغولية على اتخاذ موقف أكثر نشاطاً إزاء توفير المساعدة المباشرة وعلى التعاون بشكل كامل في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة من لا يتلقون المساعدة اللازمة. ويتطلع أعضاء الهيئة الثلاثية إلى الأعمال ويتوقعون أن تبلغهم حكومة أنغولا والأمم المتحدة بما تحرزانه من تقدم في معالجة الحالة الإنسانية.

وفي اجتماع مجلس الأمن هذا دليل على أن الحالة الإنسانية في أنغولا تثير حداً أقصى من القلق لدى المجتمع الدولي. فقد جلب الصراع الجاري على الشعب الأنغولي ما لا يمكن قبوله من المعاناة وعرّضه لأوضاع معيشية رهيبة. ويكمن في هذه الحالة الإنسانية الرهيبة سبب كاف لتبرير تجديد المجتمع الدولي التزامه بعملية السلام في أنغولا إن لم يوجد سبب آخر سواه.

ويلزمنا شيء من الابتكار والإيجابية في البحث عن حلول كافية وملائمة للتصدي لمعاناة الملايين من الأنغوليين، خاصة منهم من يعيشون في المناطق النائية. ويجب أن يتم هذا بطريقة تجمع بين الكفاءة واحترام المبادئ السياسية الأساسية لعملية السلام. وينبغي ألا تستخدم المساعدة الإنسانية لتحقيق ميزة سياسية، كما أنه لا يجوز حجبها أو إعاقتها بأي حال. وينبغي أن تكفل للعاملين في مجال تقديم المعونة سبل الوصول إلى أرجاء البلد كافة.

ويجب أن نكون عمليين. فهناك مجموعات من السكان في إقليم أنغولا عجزت حتى الآن عن الوصول إلى المؤن الغذائية والمساعدات الطبية الأساسية بسبب الأوضاع التي سببتها الحرب. وسوف تقاس النوايا الحسنة للمشتركين في هذه العملية بكيفية تلبيتهم الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي. ويلزم أن تفهم جميع الجهات المعنية هذه أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح باستمرار الحالة الراهنة إلى ما لا نهاية. ويجب أن يبدي الجميع من المرونة ما يتيح للآخرين التصرف حيث لا يستطيعون هم ذلك.

وبدون السلام والاستقرار لن يكون هناك حل دائم للحالة الإنسانية المروعة في أنغولا. وقد ذكرنا كثيراً اقتناعنا بأنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري للصراع الأنغولي.

وتشيد الهيئة الثلاثية لمراقبي بروتوكول لوساكا بالجهود الجاري بذلها من قِبل المستشار الخاص للأمين العام، السيد إبراهيم غمباري، لكي يعيد بدء الحوار بين الأطراف. وترى الهيئة الثلاثية أنه لابد من المضي في جميع هذه الجهود على نحو يتسم بأقصى قدر من الشفافية، إبقاءً على ثقة الأطراف، مع مراعاة أن بروتوكول لوساكا يمثل الإطار الوحيد للسلام، وسيظل كذلك.

والاستعانة بالميسرين المتفق عليهم نعتبرها أيضا أداة مفيدة لتوضيح فهم كل طرف من الأطراف للحالة الراهنة. وبالرغم من ذلك، ولدفع عملية السلام قدماً ينبغي أن تحكم الأمم المتحدة قبضتها على تقديم أي مقترحات عملية في هذا الصدد، وذلك بوصفها ممثلة للمجتمع الدولي وضامنة لبروتوكول لوساكا، الذي يجب من خلاله العثور على حل في المستقبل.

ونكرر مرة أخرى أنه لن يتسنى الإسهام في إنهاء الصراع إلا بممارسة الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وتحقيق أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل للشعب الأنغولي. ونحن على استعداد، ضمن نطاق المسؤوليات التي تضطلع بها الهيئة الثلاثية بموجب بروتوكول لوساكا، لأن نواصل تقديم المساعدة للأمم المتحدة في دورها السبَّاق خلال هذه المرحلة من عملية السلام كلما طلب إلينا ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أحيط علما بأن ممثل البرتغال أدلى بملاحظاته باسم اللجنة الثلاثية المؤلفة من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوشيما للرد على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس والأسئلة التي طرحوها.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): قبل الرد على الأسئلة التي طُرحت أود إبداء بضع ملاحظات.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر أعضاء المجلس على استرعاء انتباه المجلس من جديد إلى الحالة الإنسانية لشعب أنغولا ومحنته، وإلى الحاجة الملحة للتحرك من أجل معالجة هذه الحالة. هذا أمر هام جدا. كما أثلجت صدري كثيرا الرسالة الواضحة والقوية التي استمعنا إليها في هذه القاعة – وهي رسالة تشجع المجتمع المانح على أن يكون أكثر سخاء في تقديم المساعدة إلى السكان الضعفاء في أنغولا.

وأرحب أيضا بالدعوة الموجهة من عدد من أعضاء المجلس إلى الحكومة لكي تفعل المزيد وتنفذ الأهداف والاستراتيجيات التي التزمت بها، في الوقت الذي عبروا فيه عن شكرهم للحكومة على الأعمال التي قامت بها بالفعل من أجل إتاحة المزيد من الموارد للعمل الإنساني.

وتم توجيه عدد من الأسئلة حول قضايا تمس الأنشطة الإنسانية اليومية في أنغولا. وأود أن أطلب من منسق الشؤون الإنسانية لأنغولا، ايريك دي مول، أن يرد على بعض هذه الأسئلة. وأود أن أقول أولا إن بعثتي المزمعة إلى أنغولا، وكذلك البعثة التي يخطط لها نائبي، وربما بعثة وكيل الأمين العام غمباري في المستقبل القريب، سيتم التنسيق بينها بحيث نتناول مع حكومة أنغولا القضايا ذات الأولوية. وستشمل هذه القضايا إمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء؛ والتقيد بأيام الهدوء، التي هي قيد النظر والمناقشة وسيلة للتعامل مع بعض المتطلبات المعينة للتحصين ضد الشلل؛ وقضية التمويل للمشاريع والبرامج؛ ومشكلة الهياكل الأساسية، التي تم شرحها؛ ومسألة إعادة توطين المشردين داخليا، ضمن قضايا أخرى.

الملاحظة الأخرى التي أود إبداءها هي للرد على سؤال محدد أثاره سفير كولومبيا ويتعلق بالموقف الذي اتخذته حكومة أنغولا بخصوص المبادئ التوجيهية للتشريد الداخلي. في أنغولا، أصبحت المبادئ التوجيهية أساس المعايير الدنيا

لإعادة توطين المشردين داخليا التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتُمدت المعايير بقرار من مجلس الوزراء وقع عليه الرئيس دوس سانتوس، بوصفها قواعد لإعادة توطين المشردين داخليا. وهناك فقرة في الديباجة تنص على أن المبادئ التوجيهية ترسي مبادئ عامة تنظم معاملة المشردين داخليا. وهكذا تم إدماجها في قطاع من التشريع الوطني.

كذلك أود أن أتطرق إلى المسألة الخاصة بالطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يكون مفيدا لعمل المشتغلين بالأنشطة الإنسانية. وأعتقد أن لحقيقة انعقاد هذه الجلسة اليوم أهمية في حد ذاهما، كما قلت في وقت سابق. والرسالة المعلنة بوضوح الصادرة عن المجلس حول الحاجة إلى القيام بما هو أكثر بكثير في أنغولا من أجل الأغراض الإنسانية هي بالطبع موضع ترحيب. وأود أيضا أن أتصور أن اهتمام المجلس بالإبقاء على هذه القضية قيد الاستعراض بشكل دائم وثابت، بدلا من مجرد عقد جلسة استماع بشأنها — وفي الحقيقة اهتمامه بحالات طوارئ حادة أخرى في أفريقيا وأماكن أخرى – هو في حد ذاته أمر هام جدا بالنسبة لنا نحن المشتغلين بالأنشطة الإنسانية، وبالنسبة للمجتمع المانح بالطبع.

ومكتبي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على استعداد لتقديم أية معلومات أو تقارير عن آخر التطورات قد يطلبها المجلس في هذا الخصوص. وكما أشرت، سيعمل مكتبي على نحو وثيق جدا مع مكتب السفير غمباري فيما يخص القضية الأنغولية.

وبعد الإدلاء بهذه التعليقات، هل لي، بعد إذنكم سيدي الرئيس، أن أرجو من ايريك دي مول أن يتكلم. إنه ممن يعملون بتفان في الأنشطة الإنسانية ولديه سجل طويل من الخدمة المتميزة في عدد من البلدان، بما فيها أفغانستان، التي عمل بها بصفته منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية – حتى وقت قريب جدا عندما انتقل إلى أنغولا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بغية استكمال الرد الذي قدمه السيد أوشيما على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس، أعطي الكلمة الآن للسيد ايريك دي مول، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لأنغولا.

السيد دي مول (تكلم بالانكليزية): سوف أوجز بقدر الإمكان. كان السؤال عما يتم عمله بالنسبة لإمكانية الوصول إلى من شردهم التدخل العسكري. ويتوقف الأمر على ما يلي: إذا أتى من شردهم التدخل العسكري إلى مخيمات يمكن رعايتهم فيها، فعندئذ تتم رعايتهم. إلا أن هذا ليس ما يحدث دائما. ففي حالات معينة، يسقط الناس بين الشقوق ولا ينالون أية رعاية على الإطلاق. ويعود هذا بنا مرة أخرى إلى مسألة إمكانية الوصول، التي سنتكلم عنها عند تناول موضوع آخر.

أما عن تركيبة المشردين، فصحيح تماما أنها غالبا ما تكون تركيبة غير متماثلة، حيث نرى العديد من الأطفال والنساء، في حين قد لا يوجد رجال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٤٠ عاما تقريبا. وأعتقد أن ما يحدث للشبان الذكور في حالة أنغولا لا يختلف عما يحدث في بلدان أخرى يوجد بها صراع: الشبان الذكور منهمكون على الأرجح في القتال أو يشاركون بشكل آخر في الصراع.

والآن انتقل إلى مسألة تقييمنا – تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – لما تبذله حكومة أنغولا في الجهد الإنساني. وأستطيع القول إن هذا التقييم لا يخص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحده بل هو أيضا تقييم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المانح.

والتقييم بسيط تماما: العمل المنجز قليل جدا وجاء متأخرا جدا. أعتقد أن بإمكاننا أن نكون ممتنين جدا لحقيقة

أن الحكومة الأنغولية توافق على هذا التقييم. والبرهان على ذلك أنه عقد اجتماع هام للغاية في الأسبوع الماضي قررت الحكومة فيه أن تعيد النظر في الحالة وتوصلت إلى النتيجة نفسها: العمل المنجز قليل جدا وجاء متأخرا جدا. وكان يتعين القيام بعمل ما، فتم الاتفاق على مجموعة كاملة من التدابير التي اعتمدت وبات على الحكومة أن تنفذها.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا زاد الجهد العسكري أو نقص في الأشهر الستة الماضية، لدينا انطباع بأنه آخذ في ازدياد. فهناك المزيد من النشاط العسكري وبالتالي المزيد من التشريد.

ومسألة الممرات الإنسانية مسألة معقدة. فالممرات عادة تكون سهلة في حالات وجود صراعات مستقرة: حيث يسيطر طرفان على أراض معينة يسودها استقرار، حينئذ يمكنك التفاوض بشأن إيجاد ممرات. إن القيام بذلك يشبه الكابوس ولكنه ممكن. أما الحالة الأنغولية فهي أكثر غموضا بكثير. لذلك أفترض أنه عندما نتكلم عن إمكانية الوصول، علينا أن ننظر إلى ذلك في سياق أوسع نطاقا. فإذا كانت هناك إمكانية استعمال ممرات، فلنجرب ذلك. ومع هذا، إن المسألة تتعلق أكثر ما تتعلق بالطرفين، ولا سيما الحكومة، وبقبول فكرة أن جميع المواطنين الأنغوليين هم من مسؤولية الحكومة الأنغولية، وأن ثمة تدابير ينبغي اتخاذها في محاولة لتلبية احتياجاتهم. وفي حالة الوضع الأنغولي، أسهل بكثير التفاوض مع السلطات ومناقشتها في ذلك من التفاوض مع اتحاد يونيتا الذي لا نقيم معه أي اتصال. لذلك، فإن إمكانية الوصول هي أمر يتعين أن نواصل مناقشته مع السلطات الأنغولية.

أما فيما يتعلق بالسؤال عن إزالة الألغام، فقد اتخذت الحكومة الأنغولية قرارا هاما بإنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات لإزالة الألغام، تعمل الآن على تنشيط كامل مسألة الألغام في البلاد. وستكون اللجنة الكيان الذي يضع السياسات والأولويات ويوزع الأنشطة على المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى.

وكان هناك سؤال يتعلق بادعاءات حول حمل الناس على الانتقال بالقوة وما يترتب على ذلك من نتائج. أعتقد أن من الصحيح القول بوجود ادعاءات حول حمل الناس على الانتقال بالقوة. ويصعب دوما تحديد معنى ذلك، وليس سهلا جدا إثبات حمل الناس على الانتقال بالقوة. والحد الأدنى هو أنه مهما كان سبب انتقال الناس، فإنه ينبغي معالجة النتائج بطريقة أو بأخرى. ففي المقام الأول، أعتقد أن النتائج ينبغي أن تعالجها السلطات الوطنية، لا سيما سلطات المقاطعات، بدعم مأمول من المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسؤال عما يمكن أن يفعله مجلس الأمن، أعتقد أن الجواب جاء سلفا من السيد أوشيما.

والسؤال عما يمكن أن نفعله للاتصال باتحاد يونيتا لتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة هو سؤال صعب. علينا أن نناقشه مع السيد غمباري، لأنه لا يسعنا أن نقيم اتصالا مباشرا مع اتحاد يونيتا.

كيف تتصدى الحكومة لعمليات التشريد الجديدة؟ هذا سؤال يطرح على الحكومة، لذلك سأترك الإجابة لها.

كان ثمة سؤال يثير الاهتمام عن مطار كويتو. مطار كويتو أصبح مسألة دولية: فطوال سنتين تقريبا، يخضع لإصلاحات من نوع أو آخر ولكن بدون العمل بوتيرة طبيعية. لقد حاول العديدون معرفة ما يجري في الحقيقة، لأن المعلومات التي لدينا تفيد بأن التمويل بات متوفرا لإصلاح المطار. تفتح بابا فيتم إرسالك إلى باب آخر وتأخذ في الدوران - بدون جواب. وتقديرنا حتى الآن أن الحالة يمكن أن تكون مزيجا من عدم الاهتمام، ومشكلة قدرات، وربما

حسبما يعتقد البعض – وسأستعمل لفظة لا تستعمل غالبا في هذه القاعة – مسألة فساد. ويحدونا جميعا الأمل في أن تعالج الحكومة المسألة وتتأكد من حلّها قريبا.

أما فيما يتعلق بسؤال الكاميرون عن برامج خاصة للأطفال فأقول: هناك القلة القليلة منها. وجدير بالذكر أن هناك برامج قليلة جدا تعنى بمسائل أطفال الشوارع. ويجب تصحيح ذلك. وعموما، المشاكل كثيرة للغاية بحيث يصعب جدا الدخول في التفاصيل ووضع مشاريع خاصة للأطفال.

ولقد سأل ممثل المكسيك عن دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حيال حالة المشردين في الداخل، المكتب يعكف تدريجيا على سحب أنشطته المتعلقة بالمشردين في الداخل الذين يتزايد وقوع المسؤولية عنهم على عاتق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سيبقى في أنغولا وسيواصل مساعدة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العمل على مسائل تتعلق بحماية المشردين في الداخل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر كلاً من السيد أوشيما والسيد دي مول على ملاحظاتهما وأجوبتهما.

أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، السيد جورج تشيكوتي، كي يختتم ملاحظاته ويرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): لقد استرعى انتباهي العديد من الأسئلة. أود أن أعرب عن تقديري للروح التي سادت بيانات أعضاء المجلس التي أعربوا فيها عن أسفهم للحالة في أنغولا، واقترحوا الحلول وطرحوا الأسئلة عن الحالة الإنسانية الحرجة في البلاد. وفي الواقع، أعتقد أن هذا الأمر موضع قلق الجميع، وأود أن أدلي ببعض النقاط الهامة.

أولا، لا بد من أن يكون واضحا جدا للمجلس أن الحكومة الأنغولية ليست ملتزمة بتحقيق السلام بشتى الوسائل المتاحة لها فحسب، وإنما أيضا بحماية أرواح البشر وحقوق الإنسان في أنغولا، وبالحفاظ على بيئة ديمقراطية وعلى دستور ديمقراطي وقد لا يكون سهلا جدا للعديد من الناس أن يفهموا مدى صعوبة الحفاظ على هذا التوازن، والإبقاء على المؤسسات تعمل في بيئة ديمقراطية.

ويذكر المجلس أنه في عام ١٩٩٢ أجرينا انتخابات وفرت بيئة من السلام. لقد شارك فيها إثنا عشر حزبا سياسيا، جميعها ممثلة في البرلمان. والواقع أن اتحاد يونيتا ممثل في البرلمان. ومع ذلك، عندما بدأ الصراع بعد فترة الانتخابات، لم يكن للحكومة جيش. وأذكر أن أحكام اتفاق عام ١٩٩١ تنص على أن كلا الطرفين المتحاربين ينبغي أن يلقي سلاحه. فألقت الحكومة سلاحها بينما لم يفعل اتحاد يونيتا ذلك.

فما شهدناه منذ ذلك الحين فصاعدا – أي عندما استأنف اتحاد يونيتا الصراع بعد رفضه نتائج الانتخابات – هو زيادة في الأعداد، لأن الصراع، وللمرة الأولى، كان يؤثر على المدن والقرى الكبرى، وكانت نسبة الدمار أعلى بكثير. وحتى الآن، لم تحصل الحكومة على أي دعم، في المجال العسكري، من أية جهة كانت. وكان على الحكومة أن تعيد بناء جيشها وأن تحافظ على مؤسساتها من أجل بناء الثقة. إننا نخرج من وضع كانت فيه الحكومة، في ١٩٩٢، لا تسيطر إلا على عدد قليل من المقاطعات. وعن طريق بروتوكول لوساكا كنا نريد اختتام العملية؛ وهذا يعني عدم وجود الحرب، وبالتالي عدم وجود مزيد من المشردين. ومن المؤسف أن النتيجة لم تكن كما نريد.

وبالنسبة للمناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا، فإن ما تفعله الحكومة الآن يوضح حقيقة أن حركة بونيتا لم تعد

تسيطر اليوم على أراض بهذا المعنى؛ وأن الحكومة بسطت سلطتها حتى حدودنا مع زامبيا وناميبيا. والذي حدث هو أن الذين تبعوا يونيتا داخل الغابات بدأوا يعودون اليوم، لأننا رسخنا سُلطتنا في تلك المناطق. والواقع أن معظم أجزاء البلاد يجري تحريرها الآن. وأعتقد أن ما كتبته بعض المنظمات فيما يتعلق بمفهوم ''التشريد القسري'' مسألة لا بد من توضيحها. فليس هناك أي تشريد قسري للأشخاص. بل هناك أشخاص يستسلمون لسلطة الحكومة، وهناك أيضا أشخاص يعودون بإرادتهم إلى سلطة الحكومة. وهذا شيء لم يكن أحد يتوقعه. ولنتذكر أن يونيتا عندما كانت تسيطر على بعض المناطق، كانت تحصل على دعم من الخارج، انتهاكا لنظام الجزاءات، وهكذا احتفظت بالسكان في بعض المناطق. ثم بدأ أولئك الناس اليوم يعودون إلى سلطة الحكومة. ونعتقد أن من المهم إدراك حقيقة أنه ليست هناك عميات تشريد قسرية.

أما الأنشطة العسكرية الجارية حاليا فإنها لا تؤدي إلى زيادة عدد المشردين. بل هي بالأحرى ترمي إلى تعزيز سلطة الحكومة حتى نتمكن من مساعدة السكان في تلك المناطق. ونعرف أن هناك مناطق يتعذر الوصول إليها. والجيش اليوم بوسعه الوصول إلى هذه المناطق، ولكن المنظمات الإنسانية لا تذهب إليها؛ فليس من السهل القيام بذلك. لأننا أولا نحتاج إلى بناء الجسور؛ وثانيا، لا بد من أن نتأكد من وجود إدارة إقليمية في تلك المناطق: وهذا ما تنوي الحكومة أن تفعله. وقد أحضرت معي خريطة لتوضيح المنهجية التي نتبعها في هذا الصدد. وهي تتعلق أساسا بالمناطق التي نبسط فيها سلطتنا حتى الحدود مع زامبيا، حيث يتواجد في الواقع جزء من قيادة يونيتا. وقد وجدنا أن بعض الوافدين الجدد كانوا في حالة بالغة السوء. ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أن معظم من يحضرون من أولئك الأشخاص - من جنرالات وأسرهم - عليهم المكوث في المستشفيات لمدة أسبوعين على الأقل قبل أن نسمح لهم بالعودة إلى منازلهم أو البقاء في المخيمات. هذا هو الوضع الحالي.

إن الحكومة لا تقول إنه لن تكون هناك إمكانية للوصول. وفي سياق جهود الأمين العام، حينما حضر إلينا السيد غمباري، ناقشنا هذا الموضوع مع السلطات العسكرية. وتناقشنا حول أفضل السبل للتنسيق بيننا وبين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة، من أجل تقديم المساعدات لتلك المناطق. وفيما يلي ما ننوي القيام به: أولا، إنشاء إدارات حكومية في تنلك المناطق؛ ولكنها مناطق حررها الجيش، والجيش، فضلا عن الأنشطة العسكرية التي يباشرها لفرض سلطة الحكومة، يقدم أيضا المساعدات الإنسانية: فهو يقوم بنقل الأغذية إلى من يجده من السكان، ويقوم بنقل الأدوية إلى من يجده من السكان. والحكومة عليها أن تنشئ من جديد إدارتها هناك، لأن هذه المناطق كانت تفتقر تماما إلى الإدارة الحكومية - فيونيتا لا تدير أي شيء في تلك المناطق.

أما المرحلة الثانية فيجب أن تكون إعادة بناء الجسور - لأننا آنذاك سنكون قادرين على إرسال الشاحنات المحملة بالأغذية - وإعادة بناء بعض مهابط الطائرات. وأعتقد أن التحديات أكبر من مجرد مسألة إمكانية الوصول. والحكومة لا تقول إنه لا يمكن لأحد أن يملك إمكانية الوصول؛ فالمشكلة هي أنه يتعذر الوصول إلى بعض تلك المناطق وبخاصة في مقاطعة موكسيكو. ففي هذه المناطق تصادفك أولا مشكلة الوصول ثم مشكلة السكان أيضا: فعدد السكان فيها ليس كبيرا؛ فهناك ٠,٥ في المائة فقط من السكان لكل كيلو متر مربع.

أرى أن هناك استعدادا من جانب الحكومة للاستجابة لهذه الأشياء، إلى جانب المجتمع الدولي. فقد

اعتمدت الحكومة، بالفعل، تدابير تكميلية لإصلاح مهبط الطائرات في كويتو. وأظن أن هذا سيتم في الوقت المناسب. ولا أعتقد أن ذلك الجزء من بيان السيد دي ميل، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صحيح - ما لم يتم إجراء تحقيق ملائم لتحديد الحالة. ونعتقد أنه من المحتمل أن ما حدث هو أن الشركة التي كان عليها، في البداية، إصلاح مهبط الطائرات في كويتو، لم تكن لديها القدرة التقنية اللازمة للقيام بهذا العمل. وعلينا أن نقول إن أغلب المعدات يجب نقلها من مسافة تتراوح من ٥٠٠ إلى ١ ٠٠٠ كيلو متر، وأن المعدات يجب أن تأتي من هوامبو أو لواندا أو بنغيلا. وقد اتخذنا الآن تدابير تكميلية للنظر فيما إذا كان يمكننا إصلاح مهبط الطائرات.

لقد قلت إننا سنقوم بزيادة أساطيل المركبات التي ستنقل بعض الأغذية من هوامبو إلى كويتو والمناطق الأخرى التي تحتاج إليها. وذلك استجابة للحاجة الملحة إلى وسائل النقل. ولكن نحن الآن في موسم الأمطار؛ وتهطل أمطار غزيرة في تلك المناطق، وأعتقد أن مواصلة أعمال الإصلاح لن يكون سهلا في الوقت الراهن. ولكن هذا يمثل أحد التحديات التي علينا مواجهتها.

والسؤال الثاني يتعلق بالكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يساعد في الحد من القدرة العسكرية ليونيتا. إننا نعمل مع مجلس الأمن، بصورة وثيقة، ونحن على استعداد لمواصلة التفاوض من خلال الآليات التي استخدمها السفير غمباري - ونشجعه في هذا العمل. ولكننا قلنا أيضا أنه من المهم للغاية الإبقاء على الجزاءات. لأنها هي التي مكنت من الحد من القدرة العسكرية ليونيتا. ونرى أنها السبيل الوحيد لإقناع يونيتا بأن عليها الاعتماد على الوسائل السلمية من أجل تحقيق السلام.

لم يعد هناك وقت، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة لي الفرصة للحضور هنا اليوم والمشاركة في هذه المناقشة. وأؤكد لكم أن حكومة أنغولا ملتزمة، بالفعل، بالمحافظة على المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في المقام الأول، حتى يتسنى إدماج يونيتا في العملية. نريد مساعدة يونيتا على المشاركة. ويجب أن نتجنب التفسيرات السياسية للأمور، التي لا تقصدها الحكومة. هناك بيئة تتسع لجميع الأحزاب السياسية - وليس يونيتا فقط - والمجتمع المدني، والكنائس وفي المقام الأول، السلطات التقليدية، التي لا يرد ذكرها، عموما. فأنغولا ليست بلدا كاثوليكيا فحسب فهناك أيضا أشخاص تقليديون، يمثلون قطاعا كبيرا من سكاننا، ونرى وجوب إشراكهم في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): بذلك اختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.